دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر

إعداد

د / أحمد إبراهيم محمد متولي دهشان

استاذ مساعد الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية

كلية الحقوق / جامعة الزقازيق

ملخص البحث

تُعد المشروعات الصغيرة قاطرة تنمية لأى اقتصاد ، إذ يمكن للمشروعات الصغيرة ان تساعد فى التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم ، وذلك من خلال تشكيلها للقاعدة التى انبثقت منها المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، فيمكنها أن تشكل قوة تنموية هائلة فى الاقتصاد الوطنى لأية دولة فى العالم ويمكن أن تؤدى دوراً هاماً فى توفير فرص تشغيل لقوة العمل المتنامية ، وتساعد على التخفيف من حدة البطالة.؛ لذا نهدف من هذة الدراسة بيان طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائها وأنواعها مع التحليل لآثارها الإقتصادية ؛ وتكمن أهمية الموضوع من الدور المتوقع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية، وتبدو الحاجة إلى تأكيد أهمية الدور الذى قامت به ولا تزال تقوم به فى الدول المتقدمه، ودول جنوب شرق آسيا، وما يمكن أن تضيفه للدول النامية، ومن بينها مصر ؛ لهذا نجد أن الهيئات الدولية تقدم الدعم الفنى، والمالى لهذه المشروعات على مستوى العالم . ويثير الموضوع إشكاليات متعددة ترتبط بإشكالية إساسية وهى ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية للاقتصاد المصرى؟ ، مما يترتب على ذلك عدد من الإشكاليات مثل ما مدى قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل ، والحد من مشكلة البطالة ، ودورها فى محاربة الفقر وزيادة الصادرات؛ وفى منهج البحث سيتبع الباحث المنهج الوصفى لوصف تلك الظاهرة محل الدراسة ثم يستخدم المنهج التحليلى لمعرفة الآثار الاقتصادية المترتبة على هذة الظاهرة؛ وقد توصلنا لمجموعة من النتائج من أهمها هناك تحديات كبيرة فرضتها العولمة على عملية التجارة الدولية وأصبحت المنافسة على الأسواق الخارجية شديدة للغاية، فيجب

على المشروعات الصغيرة والمتوسطة مواجهة هذه التحديات من خلال تطوير مهارات العاملين وتحسين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ورفع إنتاجية العمل وجودة المنتج لكسب تحديات التسويق التى تأتى فى طليعة التحديات.

الكلمات الإفتتاحية : المشروعات الصغيرة ، التنمية ، ، الدول النامية، تشجيع التصدير

Abstract

Proving many of the world experiences that support and encourage small and medium enterprises have achieved rapid growth in the economic and social levels in these countries, As small and medium industries do not need a huge capital or sophisticated techniques which made its specialization in a particular field and control is very simple.

key words : small and medium enterprises - to stimulate production - diversification of export

المقدمة

تتبوأ المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة عليا، وتحظى بأهمية كبرى فى اقتصاديات دول العالم قاطبة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف نظامها الاقتصادى.

إذ ينبع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الدور الذى تؤديه تلك المشروعات فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ تسهم في تشغيل العمالة، حيث توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل، ومن ثم المساهمة بفاعلية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج ، وكذلك إسهامها في خلق مشروعات جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

وعادة ما تُناط مسئولية إقامة المشروعات الكبيرة بالحكومات أو شركات المساهمة، نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة، إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى ، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، وإذا كانت المشروعات الكبيرة تشكل ركيزة أساسية فى مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها فى تحقيق معدلات نمو سريعة، لكن لا تجدر بنا أن نهمش دور المشروعات الصغيرة، إذ يمكن لتلك المشروعات الصغيرة أن تساعد فى التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم، وذلك من خلال تشكيلها للقاعدة التى انبثقت منها المؤسسات الاقتصادية الكبرى، فيمكنها أن تشكل قوة تنموية هائلة فى الاقتصاد الوطنى لأية دولة فى العالم، ويمكن أن تؤدى دوراً هاماً فى توفير فرص تشغيل لقوة العمل المتنامية، وتساعد على التخفيف من حدة البطالة[١].

(١) نارمين إبراهيم موسى العزلى ، دراسة الأثر الاقتصادى للمشروعات الصغيرة على تنمية القرية المصرية ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الزراعة ، قسم اقتصاد زراعى ، بدون ناشر ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٨.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشروعات أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية لتلك الدول، نجد دولاً متقدمة عديدة تدعم وتشجع هذا النوع من المشروعات مما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على مستوى اقتصاد تلك الدول([1]).

وتؤدي المشروعات الصغيرة دوراً مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في امتصاص أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دوراً مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

إن المشروعات الصغيرة من الممكن أن تكون بارقة أمل، لما تمثله من أهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد نامٍ مثل الاقتصاد المصرى ، والدور الذى يمكن أن تلعبه فى حل بعض المشكلات التى تواجه الاقتصاد، وخاصة مشكلتى البطالة ونقص الصادرات، حيث أن المشروعات الصغيرة تسهم بفاعلية فى تحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى ، فهى الأكثر عدداً واعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محلياً كذلك، وبالنظر لهذا الدور وتلك الأهمية حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشروعات الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دوراً

(١) جمال حامد علي هندي، جارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مج٩، ع١، ٢٠١٨، ص ٥٦١.

لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها ما زالت تعاني من العديد من المشكلات والمعوقات.

وتعد مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر خير دليل تتبعه الدولة لتحقيق نمو اقتصادى مستمر ودائم، وبالنظر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن دورها هام وجوهرى فى تحقيق مستهدفات تلك التنمية.

وقد ينتاب بعض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة نوبات إحباط عند تفكيرهم فى المنافسة مع الشركات الكبيرة داخل السوق، ورغم أن الشركات الكبيرة تمتلك موارد كبيرة تساعدها فى حملاتها الإعلانية وتساندها ضد الأزمات المالية التى عادة ما توجد بالأسواق، لكن فى الحقيقة تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بمزايا عظيمة تطغى على الكثير من مزايا الشركات الكبيرة وهو ما سنوضحة فى السطور القادمة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتوقع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية، وتبدو الحاجة إلى تأكيد أهمية الدور الذى قامت به ولا تزال تقوم به فى الدول المتقدمه، ودول جنوب شرق آسيا، وما يمكن أن تضيفه للدول النامية، ومن بينها مصر ؛ لهذا نجد أن الهيئات الدولية تقدم الدعم الفنى، والمالى لهذه المشروعات على مستوى العالم، فقد وافقت مجموعة البنك الدولى على تقديم أكثر من (١٠) مليار دولار فى برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛ خلال الفترة من (٢٠٠٨- ٢٠١٢) مليار دولار فى (٢٠١٣).

إضافة إلى ذلك يسهم البحث فى التعرف إلى أهم الصعوبات التى تواجه عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتعيق تقدمها ومن ثم تقديم أنواع الخدمات المالية

وغير المالية التى تحتاجها للتطوير والتحديث من خلال مقترحات البحث هادفين من وراء ذلك أن تمثل نتائج البحث عوناً لأصحاب القرار فى تقديم الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول دراسة وتحليل المشكلات والعقبات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها فى تحقيق التنمية المتوازنة للاقتصاد المصرى وتتلخص مشكلة البحث فى طرح تساؤل رئيسى يتمثل فى :

ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية للاقتصاد المصرى؟

تلك هى أهم إشكالية وهى الإشكالية الكبرى التى تثيرها تلك الدراسة والتى تستحق – فى رأينا – بحثاً خاصاً بها.

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة تدور حول النقاط التالية:

١- ما مدى قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص العمل ، والحد من مشكلة البطالة ؟

٢- هل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور فى محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة للمواطنيين؟

٣- وما قدرة المشروعات الصغيرة على المساهمة فى توازن الميزان التجارى عن طريق زيادة الصادرات؟

٤- ما مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التكامل مع المشروعات الكبرى؟

٥- هل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق التنمية الاقليمية؟

وسوف يجتهد الباحث في الإجابة عن تلك التساؤلات السابقة من خلال هذه الدراسة .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إثبات الدور الكبير والجوهرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للدول وبوجه خاص مصر، عن طريق عرض تقارير رسمية وواقعية بالأرقام لتأثير تلك المشروعات فى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة، وتحقيق توازن تجارى، وزيادة صادرات، وتحقيق التنمية المستدامة بصورتها العامة.

والكشف عن دور الدولة فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وإظهار وتوضيح الصورة الحقيقية التى تعيشها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الإقتصاد القومى.

تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة ؛ لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

منهج البحث:

سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفى ، لوصف تلك الظاهرة بتحديد ماهيتها من مفهوم، وخصائص، ومزايا؛ وسوف تعتمد الدراسة - أيضا – على المنهج التحليلى المقارن ؛ وذلك باستخدام أدوات التحليل الاحصائية والمؤشرات (عن وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر وبعض الدول الرائدة فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الاستفادة منها فى دعم التجربة المصرية) من خلال

تحليل النتائج بواسطة البرامج الإحصائية المناسبة Spss و Excel وذلك فى محاولة لربط النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية.

تقسيم الدراسة :

الفصل الأول: ماهية المشروعات الصغيرة

المبحث الأول: المعايير المستخدمة فى تعريف المشروعات الصغيرة.

المبحث الثانى: تعريف المشروعات الصغيرة.

المبحث الثالث: أهمية المشروعات الصغيرة.

المبحث الرابع: دور جهاز تنمية المشروعات فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

الفصل الثانى: مستهدفات التنمية الاقتصادية التى تحققها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول : دور المشروعات الصغيرة فى توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة.

المبحث الثانى : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة.

المبحث الثالث : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق توازن الميزان التجارى وزيادة الصادرات.

المبحث الرابع : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق العديد من مستهدفات التنمية الأخرى.

الفصل الأول

ماهية المشروعات الصغيرة

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع، انتشر استخدامه مؤخراً ، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التى تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص، أو فى منشأة صغيرة تستخدم عدداً معيناً من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على المنشآت الخاصة، وأصحاب الأعمال والمستخدمين ، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات، ومجموعة الإنتاج الأسرية، أو المنزلية(١).

ولا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أم رأس المال المستثمر أم المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعاً لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية(٢)، ولكن هناك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار، والتي – غالباً - ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما(٣).

---

(١) حسين عبدالمطلب الإسراج ، تأثير الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية ، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر، ٢٠٠٧، ص ٢.

(2) Erdem,E.et al,Sales and Marketing Problems of Small and Medium Sized Forest Products Enterprises in Turkey, African Journal of Business Management Vol.4 (july, 2010) ,pp.1416-1421.

(٣) حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ٠١، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص ٠٣.

نعرض فى هذا الفصل للمعايير المستخدمة فى تعريف الصناعات الصغيرة ، ثم نتطرق لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة فى كلٍ من مصر والبلدان المقارنة، وننتهى ببيان أهمية تلك المشروعات الصغيرة ، فينقسم هذا الفصل إلى الآتى:

المبحث الأول: المعايير المستخدمة فى تعريف المشروعات الصغيرة.

المبحث الثانى: تعريف المشروعات الصغيرة.

المبحث الثالث: أهمية المشروعات الصغيرة.

المبحث الرابع: دور جهاز تنمية المشروعات فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

المبحث الأول

المعايير المستخدمة فى تعريف المشروعات الصغيرة

هناك معايير عديدة يمكن الاستناد إليها لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة ، وتتباين تلك المعايير بين دولة وأخرى، وذلك بتباين إمكاناتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، ومراحل النمو التي بلغتها، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية قد تعتبر مشروعات كبيرة الحجم في دولة نامية.

كما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة ، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة ، ومعيار رأس المال ، ومعيار الإنتاج ومستوى التكنولوجيا ، ومعيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة ؛ فضلاً عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي.

سنعرض هنا لأكثر المعايير شيوعاً واستخداماً

أولاً:ــ معيار العمالة: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً فى تصنيف المشروعات [1]، ومن أكثر المعايير استخدامًا في الدول الصناعية نظرًا لسهولة

(١) ومن التصنيفات المشهورة التى تعتمد على هذا المعيار تصنيف (بروتش هيمنز "Bruch and Hiemenz") فقد صنفا المشروعات الصغيرة اعتماداً على هذا المعيار : إلى منشآت أعمال أسرية أو منزلية ، ومنشآت الأعمال صغيرة الحجم ، منشآت الأعمال متوسطة الحجم، ومنشآت الأعمال كبيرة الحجم (أنظر : جالن سبنسر هلى ، ترجمة د. صليب بطرس ، منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات فى الاقتصاد الكلى ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩، ص ١١١.

الحصول على البيانات وتوافرها فى غالبية الدول وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائيًا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات[١].

أجرى مسح للمعايير الأكثر استخداماً لتصنيف المنشآت الصغيرة شمل أكثر من (٥٠) دولة، تبين أن (٧٧%) من هذه البلدان تعتمد على معيار العمالة فى التصنيف ، غير أن عدداً منها يستخدم بالإضافة إلى ذلك معايير أخرى مثل : قيمة الأصول وقيمة المبيعات، وقد بلغت نسبة الدول التى تعتمد على معيار الأصول، أو رأس المال المستثمر (٢١%) فقط بينما كان معيار قيمة المبيعات هو الأقل شيوعاً[٢].

وطبقاً لهذا المعيار فإن المشروع الصغير هو الذى يستخدم عدداً بسيطاً من العمال لا يزيد على (١٠ عمال) مثلاً، وهذا الرقم يصل إلى (١٠٠ عامل) فى الدول الأوربية ، وإلى (٢٩٩ عامل) فى اليابان، وإلى (٥٠٠ عامل) فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى (٥٠ عاملاً) فى كلٍ من الدنمارك وبلجيكا، وإلى (٩٩عاملاً) فى استراليا وكندا[٣].

(١) حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المرجع السابق ، ص٤.

(٢) د. عباس على المجرن، الصناعات الصغيرة فى الكويت : مؤشرات العمل والكفاءة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (٧) ، العدد (٢) ، مايو ٢٠٠٠، جامعة الكويت ، ص٢٣٣. نقلاً عن ميساء حبيب سليمان ، الأثر التنموى للمشروعات الصغيرة الممولة فى ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقيه على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات بسوريا ، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك – رسالة ماجستير ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢.

(٣) رامى زيدان ، تفعيل دور الصناعات الصغيرة فى عملية التنمية، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص ٧.

ثانياً:ـ معيار رأس المال: يرى البعض أن معيار العمالة [١] لا يعد معيارا كافٍ للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرةر، وأن الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية، خاصة بالنسبة لبرامج تنمية المنشآت الصغيرة، التى تركز على حجم الأصول الرأسمالية عند تقرير الإعانات أو القروض الميسرة لتمويل شراء الآلات ، والمعدات أو لإنشاء المناطق الصناعية للورش الحرفية وأساس الأخذ بهذا المعيار هو : أن الصناعات الصغيرة تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر، وطبقاً لهذا المعيار تتم المقارنة بين المشروعات تبعاً لقيمة رأس مال كل مشروع.

يعتمد هذا المعيار فى تعريف المشروعات الصغيرة على قيمة رأس المال المستثمر أو قيمة الأصول الثابتة للمشروع ، عن طريق تحديد حد أدنى وحد أعلى

(١) حيث يكتنف هذا المعيار عدة عيوب منها: أنه لا يعبر عن الحجم الحقيقى للمشروع فهناك صناعات تحتاج إلى رأس مال ضخم وقليل من العمالة، وهناك مشروعات تحتاج إلى رأس مال محدود وعدد كبير من العمالة فالعمالة ليست العنصر الوحيد فى العملية الإنتاجية ، فهناك العديد من المتغيرات الأخرى، التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار، مثل رأس المال المستثمر، وحجم الإنتاج، ونوعية المعدات المستخدمة، ومدى تطورها، كما أن استخدام التكنولوجيا قد يؤدى إلى تخفيض العمالة، إضافة إلى ذلك فإن هذا المعيار يثير جدلاً بشأن اعتبار العمالة المؤقتة أو الموسمية من العوامل المحددة لحجم المشروع رغم أن هذه العمالة تمثل جانباً = =هاماً من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر فمعيار العمالة منفرداً لا يعكس الوضع الحقيقى لحجم المشروع . راجع فى ذلك :ـ

* فاطمة جلال السيد، دور الصناعات الصغيرة فى تنمية اقتصاديات الدول النامية، دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة فى مصر ، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، ١٩٩٤، ص ٥٦.

لحجم الأموال المستثمرة فى المشروع لتصنيفه من حيث الحجم، بحيث يكون صغيراً إذا لم يجاوز الاستثمار فيه مبلغاً معيناً[١].

لذلك يعد هذا المعيار أحد المعايير الرئيسية لتصنيف المشروعات من حيث الحجم ولكنه يختلف من دولة لأخرى[٢] ، ويفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده ، فقد قامت بعض الدول بالأخذ بتعريف يمزج بين العمالة ورأس المال[٣] حتى يكون التعريف أقرب للواقع، وهذا التعريف لا يحدد نسبة معينة بين عدد العمال ورأس المال[٤] ، تطبق على مستوى جميع الدول ، بل تختلف حسب الظروف السائدة فى كل مجتمع.

ثالثاً:ــ معيار مستوى التكنولوجيا: يعتمد هذا المعيار فى تعريف المشروعات الصغيرة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة فى العمليات الإنتاجية التى يقوم بها المشروع ، ويتناسب هذا المعيار مع بعض المشروعات الصغيرة، ولكنه لا يتناسب مع

(١) د. السيد أحمد عبدالخالق، المشروعات الصغيرة فى ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية عدد (٢٤) ، ١٩٩٨، ص١٧٩.

(٢) د. محمد حامد الزهار، دور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى مع إشارة خاصة إلى مشكلة تمويله، ورقة عمل مقدمة فى ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة، القاهرة، معهد التخطيط القومى، أبريل ١٩٩٩، ص ١٠.

(٣) يطلق على هذا المعيار " المعيار الثنائى" وينطوى هذا المعيار على علاقة عكسية بين عدد العاملين ، وحجم رأس المال . راجع فى ذلك:ــ

* فاطمة جلال محمد السيد ، مرجع سابق ، ص٦.

(٤) ومن أمثلة التعريفات المستندة إلى معيارى عدد العمال ورأس المال تعريف منظمة اليونيدر للمشروعات الصغيرة بأنها :ـ المشروعات التى لا يتجاوز عدد العمال فيها (١٠٠ عامل) ورأس المال الثابت (٢٥٠ ألف دولار) . راجع فى ذلك:ـ

* حسان خضر ، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية ، العدد التاسع ، سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولى ، المعهد العربى للتخطيط ، ص ٣.

الجزء الأكبر منها، باعتبار أن المشروعات الصغيرة مشروعات كثيفة العمالة، ويعاب على هذا المعيار تعدد الأنماط التكنولوجية التى يمكن الاعتماد عليها فى العملية الإنتاجية الواحدة، وبالتالى تختلف قيمة رأس المال المستثمر والعمالة المستخدمة فى المشروع تبعاً لمصدر التكنولوجيا(١).

رابعاً:ـــــ المعيار الوظيفى : يعتمد هذا المعيار على الخصائص التى تتميز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن الكبيرة ومن أهم تلك الخصائص ؛ تمركز ملكية المشروع بيد عدد قليل من الأفراد، وأن يكون إنتاجه محلياً ونصيبه من السوق التى ينافس فيها صغيراً نسبياً(٢)، وأن تكون احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد ما على الخامات المحلية والمواد الطبيعية. وأن تكون احتياجاته لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، لذلك التخصص الإدارى فيه قليل نسبياً(٣).

وضعت لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة (٤) مجموعة من الخصائص للإسترشاد بها عند وضع تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقامت بتعريف المشروع الصغير بأنه المشروع الذى يتسم باثنين على الأقل من الخصائص الآتية:

- عدم انفصال الملكية عن الإدارة ، فعادة ما يكون المدير هو مالك المشروع.

---

(١) د. حاتم مأمون محمد المقدم، دور التنمية البشرية فى دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧، ص ١٣٤.

(٢) د. محمد حامد الزهار ، مرجع سابق ، ص ١٠.

(3) Albert Guangzhou Hu, Economic Reform and Liberalization and SMEs in Chinese Manufacturing Industries, DEPARTMENT OF Economics National University of Singapore , May 16- 2009, p. 21.

(٤) تقرير هيئة الأمم المتحدة خاص بدور المحاسبة فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٤، ص٦.

- تتمثل الملكية ورأس المال فى فرد معين ، أو مجموعة من الأفراد.
- مجال نشاط المشروع يكون غالباً محلياً.
- حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التى تعمل فى نفس المجال.

يمكن القول من خلال هذه المعايير الوصفية : أن المشروع الصغير هو "منشأة شخصية مستقلة فى الملكية والإدارة وتعمل فى ظل سوق المنافسة الكاملة فى بيئة محلية، وبعناصر إنتاج محلية.

المبحث الثانى

تعريف المشروعات الصغيرة

تهتم معظم الدول بوضع تعريف للمشروعات الصغيرة نظراً لأهمية هذا التعريف بالنسبة لها فى وضع القوانين، وتقديم الخدمات الخاصة بالمشروعات الصغيرة ، ونظراً لأن المشروعات المتناهية الصغر ، والصغيرة، والمتوسطة الحجم، تؤدى دوراً مهماً اجتماعيا واقتصادياً فى جميع المؤسسات فى الاتحاد الأوروبى، حيث تمثل (٩٩%) من المؤسسات وتوفر حوالى (٦٥) مليون فرصة عمل، فقد أوصت المفوضية الأوروبية بأن : يكون تعريف المشروعات الصغيرة وفقاً للجدول الآتى[١]:

جدول رقم (١) تصنيف المفوضية الأوروبية للمشروعات الصغيرة

فئة المشروعات	عدد الموظفين	دوران رأس المال	مجموع الميزانية العمومية
متوسطة الحجم	أقل من ٢٥٠	١ إلى ٥٠ مليون يورو	١ إلى ٤٣ مليون يورو
الصغيرة	أقل من ٥٠	١ إلى ١٠ مليون يورو	١ إلى ١٠ مليون يورو
متناهية الصغر	أقل من ١٠	١ إلى ٢ مليون يورو	١ إلى ٢ مليون يورو

ويطبق هذا التعريف فى المنطقة الاقتصادية الأوروبية لصالح الشركات الصغيرة، والمتوسطة الحجم، حيث يمكن أن تستفيد من أحكام الاعفاءات، والمساعدات

(١) المرصد الأوروبى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم
https://ec.europa.eu/commission/index_lv

المقدمة من الدولة ويلاحظ من الجدول السابق أن التعريف يعتمد على معيارى العمالة ورأس المال.

وقد وضعت العديد من الدول العربية والأجنبية حدوداً معينة متعلقة بعدد العمال وحجم رأس المال فى التمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة[١].

(١) جدول تصنيف المشروعات الصغيرة فى الدول العربية

الدولة	حجم المؤسسة	عدد العمالة	معايير أخرى
اليمن	مؤسسات صغيرة . مؤسسات متوسطة. مؤسسات كبيرة .	أقل من ٤ عمال. أقل من ١٠ عمال. أكثر من ١٠ عمال.	-
الأردن	مؤسسات صغيرة . مؤسسات متوسطة. مؤسسات كبيرة.	مابين (٥-١٩)عمال. مابين (٢٠-٤٩) عاملا. أكثر من ٥٠ عاملا.	-
السودان	مؤسسات صغيرة.	أقل من ١٠ عمال	-
سلطنة عمان	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	أقل من ١٠ عمال. مابين ١٠-١٠٠ عامل.	رأس المال المستثمر أقل من ٥٠ ألف ريال. رأس المال المستثمر مابين ٥٠-١٠٠ ألف ريال.
مصر	مؤسسات صغيرة.	أقل من ٥٠ عامل.	رأس المال مابين ٥٠ ألف جنيه إلى مليون جنيه مصري.
الجزائر	مؤسسة مصغرة. مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	مابين (١-٩) عامل. من ١٠ إلى ٤٩ عامل. من ٥٠ إلى ٢٥٠ عامل.	رقم الأعمال لا يتعدى ٢٠ مليون دينار والحصيلة السنوية لا تفوق ١٠ مليون دينار. رقم الأعمال لا يتعدى ٢٠٠ مليون دينار والحصيلة السنوية لا تفوق ١٠٠ مليون دينار. رقم الأعمال ٢٠٠- ٢٠٠٠ مليون دج، والحصيلة السنوية ١٠٠-٥٠٠ مليون دج.
السعودية	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	مابين ١-٢٠ عمال. مابين ٢١-١٠٠ عامل.	لا يزيد رأس المال المستثمر على ٢٠ مليون ريال .
الكويت	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	أقل من ١٠عامل. ما بين ١٠-٥٠ عامل.	على أن لا يتجاوز رأس مالها على ٢٠٠ ألف دينا كويتي.
العراق	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	مابين ٥-١٩ عامل. ما بين ٢٠-١٠٠ عامل.	
البحرين	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	ما بين ١١-٥٠ عامل. ما بين ٥١-١٥٠ عامل.	الدخل السنوي لا يتجاوز ٥٠ ألف دينار بحريني. الدخل السنوي لا يتجاوز ٢ مليون دينار بحريني.
سوريا	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	عدد العمال لا يقل عن ٦. عدد العمال لا يقل عن ١٦	رأس المال مابين ١,٥-٥ ملايين ليرة سورية. رأس المال ما بين ٥-١٥ مليون ليرة سورية.

=

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية وضعاً خاصاً باعتبارها من أكثر الدول التى تنفق مؤسساتها على تعريف المنشأة الصغيرة، وقد أنشأت وزارة (المنشآت الصغيرة)، ولديها مكتب يسمى (مكتب معايير الحجم)، هذا المكتب مهمته تعريف وتعديل التعاريف الموجودة للمشروعات الصغيرة وذلك لأغراض تتعلق بالبرامج الحكومية الفيدرالية.

=

جدول يوضح معايير التفرقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فى الدول الأجنبية

الدول	حجم المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
الو.م.أ	مؤسسة صغيرة مؤسسة متوسطة. مؤسسة كبيرة.	مابين١٠-٢٥٠ عامل. مابين ٢٥١-٥٠٠ عامل. أكثر من ٥٠١ عامل.	
اليابان	المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي الفروع النشاط الاقتصادي. مؤسسات التجارة بالجملة. مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات.	٣٠٠ عامل أو أقل. ١٠٠ عامل أو أقل. ٥٠ عامل أو أقل.	١٠٠ مليون ين أو أقل. ٣٠ مليون ين أو أقل. ١٠ مليون ين أو أقل.
الإتحاد الأوروبي	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	ما بين١٠-٤٩ عامل. أقل من ٢٤٩ عامل .	الحد الأقصى لرقم الأعمال هو ٠٧ مليون يورو. الحد الأقصى لرقم الأعمال هو ٢٧ مليون يورو.
تايلاندا	الصناعات التحويلية والخدمات. البيع بالجملة. البيع بالتجزئة.	أقل من ٢٠٠ عامل. أقل من ٥٠ عامل. أقل من ٣٠ عامل.	رأس المال أقل من ٢٠٠ مليون بات تايلاندي. رأس المال أقل من ١٠٠ مليون بات تايلاندي. رأس المال أقل من ٦٠ مليون بات تايلاندي.

وقد عرف ميثاق المنشآت الصغيرة المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التى يكون لها ملكية مستقلة[١]، وتعمل بصورة مستقلة ، ولا تملك قدرة السيطرة على المجال التى تعمل به[٢].

وفى حالة تحديد المنشأة الصغيرة فإن التعريف سوف يختلف من صناعة إلى أخرى ، وذلك كى يعكس الفروق بين الصناعات المختلفة بدقة[٣].

تستخدم تايلاندا لتعريف المشروعات الصغيرة معيارين هما : (العمالة ورأس المال) ، حيث يتم تعريف المشروعات الصغيرة على أنها "تلك المشروعات التى لديها أقل من (٢٠٠) عامل فى الصناعات كثيفة العمالة، ورأس مالها أقل من (١٠٠) مليون دولار[٤].

اعتمدت الهند فى تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين رأس المال المستثمر، وعدد العمالة[٥]، فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها" المنشآت

---

(١) نعني باستقلالية المؤسسات الصناعية في ألا تتجاوز نسبة رأس المال أو حقوق التصويت ٢٥ بالمائة لصالح مؤسسات أخرى أو مؤسسات ليست من نوع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. راجع فى ذلك:-

* مرازقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٢٥١.

(٢) وزارة المالية : وحدة تنمية المشروعات الصغيرة، التعريف الإجرائى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر (الخبرات الدولية) مايو ٢٠٠٢ ، ص١٩.

(٣) المرجع السابق ، ص ٥-٧.

(٤) البنك الأهلى المصرى ، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ النشرة الاقتصادية، العدد الرابع ، المجلد السابع والخمسون ، ٢٠٠٥ ، ص٧٥.

(٥) Sellami,A,Petite Moyenne Idustrie Et Developpement Economique,Entreprise National Du Livre, Alger: Edition Sned 1985,p.36.

التى يعمل بها (٥٠) عاملاً فأقل فى الوردية الواحدة، ورأس مالها فى حدود (٧٥٠) ألف روبيه" ، أما الصناعات متناهية الصغر فهى: تلك التى يعمل بها أقل من (١٠) عمال والتى لا يزيد رأس مالها على (٢٠٠) ألف روبيه[١].

وجاء تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر بأنها مؤسسات صناعية منتجة للسلع والخدمات، مهما كان الإطار القانوني التي أنشئت بموجبه، والتي تشغل بين (١٠) إلى (٢٥٠) عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري وتحترم الاستقلالية[٢].

تشكل المشروعات الصغيرة فى كينيا حصة الأسد والمشروعات المتناهية الصغر تكاد تكون معدومة، وقد عُرفت المشروعات المتناهية الصغر بأنها تلك "المشروعات التى لا يزيد عدد العمال فيها عن (١٠) عمال، والمشروعات الصغيرة عدد العمال فيها من (١١: ٥٠) عامل، والمشروعات المتوسطة من (٥١: ١٠٠) عامل[٣].

ويعرف البعض الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) بأنها مجموعة غير متجانسة من الشركات التي تعمل فى عدة قطاعات مثل الخدمات، والتجارة، والزراعة، والتصنيع، كما تشمل مجموعة واسعة من الشركات مثل صناع الحرف

(١) فاطمة جلال محمد السيد ، مرجع سابق، ص١٣.

(٢) السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٥.

(3) Kenneth, R.Gray., Et,AI "Small-Scale Menufacturing In Kenya Characteristicse National Du Livre, Alger: Edition Sned 1985,p.36.

اليدوية القروية ، ومحلات الآلات الصغيرة ، وشركات برامج الكمبيوتر التي تمتلك مجموعة واسعة من المهارات[1].

تعرف إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للبنك الدولى كل من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كالآتى:

- المشروعات المتناهية الصغر هى "المشروعات التى يعمل بها عدد من العمال لا يزيد على (١٠) عمال، وقيمة الأصول الثابتة للمشروع لا تتجاوز (١٠٠) ألف دولار، ولا يتجاوز إجمالى المبيعات السنوية (١٠٠) ألف دولار.
- المشروعات الصغيرة هى "تلك المشروعات التى يعمل بها (١١: ٥٠) عاملاً، ولا يتجاوز قيمة الأصول الثابتة (٣) مليون دولار ولا يتجاوز إجمالى المبيعات السنوية (٣) مليون دولار.

وأخيراً نجد أن هناك صعوبات كبيرة تمنع وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتفق عليه جميع الأطراف؛ وذلك بسبب عوامل كثيرة منها ما هو اقتصادى أو سياسى، ولكن يمكننا تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة عامة بأنها التى تتكون من حد أدنى وحد أقصى من المقومات الاقتصادية المتمثلة فى عدد العمال الذين يعملون بالمشروع وأيضا حجم رأس المال(قيمة أصول المشروع)،

(1) The Economic Role of SMEs in World Economy, Especially In Europe, Edit Lukács, Published Miskolci Egyetem, P. 45. https://www.ceeol.com/search/article.

بحيث إذا تجاوزت هذا الحد دخلت فى عباءة الشركات الكبيرة، وتختلف تلك الحدود من دولة إلى أخرى ومن مجال إلى آخر([1]).

وترجع أهمية تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ضرورة تحديدها بناء على معايير ثابتة، لما يترتب على ذلك من أبعاد أخرى ومنها الدور الذى تقوم به تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية كما سوف نتحدث عنه فى الفصل الثانى.

وهناك معايير توضح الفرق بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وأيضا الكبيرة، حيث نجد أن الكثافة التكنولوجية تزيد كلما كبر حجم المشروع، وأيضا عدد العمال بالإضافة إلى رأس المال، وانتقالا إلى الملكية والإدارة نجد فى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة صاحب المشروع هو المدير، وعن المنتجات التى ينتجها المشروع فهى تتميز بالبساطة وإشباع السوق المحلى، فهى تهدف إلى تغطية الاحتياجات الداخلية ولا تتطرق غالبا إلى التصدير

وأخيراً .. يعتبر تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهم للوصول إلى التمويل وبرامج الدعم التي تستهدف على وجه التحديد هذه المشروعات([2])، والتى

---

(١) فى مصر يرى جهاز الحرفيين أن المشروع يعتبر صغير إذا عمل به أقل من عشرة أفراد. في حين ترى وزارة التخطيط في تعريفها للمشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل به أقل من ٥٠ فرداً ، وهكذا يتضح عدم وجود مقياس محدد لعدد العاملين في المشروع الصغير ومتناهي الصغر، كتاب الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال (صادر عن المركز القومي للبحوث- مركز التدريب وتنمية القدرات)

(٢) عباس فؤاد عباس حسن، أثر التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مصرف الراجحي - الرياض للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٧، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مج٢٦، ع٤ - الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية، ٢٠١٨، ص ٣٥.

تقوم بها مصر ممثلة فى جهاز تنمية المشروعات حيث يساعد الجهاز أصحاب المشروعات الصغيرة القائمة أو الذين يملكون رغبة البدء فى تنفيذ مشروع عن طريق إتاحة كافة الخدمات والمعلومات التى يحتاجها صاحب المشروع بالإضافة إلى تقديم جميع أنواع الدعم.

وتختلف أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فمنها ما يهدف إلى تحقيق الربح، ومنها ما يهدف إلى توفير فرص عمل للقضاء على البطالة، ومنها ما يهدف إلى تحقيق نتائج وآثار اجتماعية، وبعضها يهدف إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة فى مجال المشروع، وقد تكون جميع الأهداف السابقة مجتمعة فى المشروع، وجميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقق مستهداف التنمية الاقتصادية التى سوف نعرضها فى هذا البحث.

المبحث الثالث

أهمية المشروعات الصغيرة

تلقى الصناعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً متزايداً فى مختلف دول العالم إلا أن منطلق هذا الاهتمام وسببه يختلفان فى الدول المتقدمة عنهما فى الدول النامية، فالدول المتقدمة أدركت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أنها الركيزة الأساسية للمؤسسات الكبرى، لتمتعها بروابط أمامية وخلفية قوية مع المؤسسات الكبرى، أما الدول النامية فكان اهتمامها بها منطلقاً من إجراءات الإصلاح الاقتصادى، وتقلص دور الدولة فى الاستثمار وضعف قدرتها على بناء مؤسسات كبيرة مما أدى إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وضعف قدرة الدولة على تغطية الطلب المتزايد على الشغل فى سوق العمل(١).

كما تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تقدمه من مساهمتها فى الناتج المحلى، والمساهمة الفعالة فى التصدير وزيادة قدرة الابتكار، واستقطاب العمالة، لذا ازداد اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء بها مما أدى إلى انتشارها وزيادة عددها(٢).

- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول المتقدمة:

(١) د. فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، ص ١١.

(٢) لمياء يوسف إبراهيم الضمور، آليات دعم المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التنمية المستدامة في الأردن: الدور المعدل للحاكمية، رسالة دكتوراة - كلية الدراسات العليا- جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن، ٢٠١٨، ص ٥٤.

أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة فى الدول المتقدمة، تنطلق تلك الأهمية من التجديد والابتكار لدى تلك المؤسسات، وكذلك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة ، بإعادة النظر فى أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات، وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى(١). ويمكن إجمال أهم الاعتبارات التى دفعت الدول الصناعية المتقدمة، إلى إعادة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ مطلع السبعينيات فيما يلى:

- انخفاض معدلات الربحية، للمؤسسة الكبيرة المدمجة لوحدات إنتاجية صغيرة، بسبب عدم القدرة على الاستفادة من مزايا الحجم الكبير.
- الطاقة الإنتاجية فى الكثير من الصناعات الأساسية، سرعة التطور التكنولوجى، التوسع فى استخدام التقنيات الحديثة، انتشار طريقة الإنتاج على دفعات أو طلبيات صغيرة.
- ازدياد فرص العمل الجديدة التى توفرها المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- ارتفاع مساهمة قطاع الأعمال الصغيرة فى نشاط التصدير.
- تزايد الاتجاه لتدويل النشاط من خلال تكثيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(١) قدي عبد المجيد، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، أبريل ٢٠٠٢، ص٤٨.

- **أهمية المشروعات الصغيرة فى الدول النامية:**

تكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها فى الدول النامية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكانى للسكان، والنشاط الاقتصادى، ويمكن إيجاز أهم الظواهر الإيجابية التى تقترن بقطاع الأعمال الصغيرة والواردة بصورة متكررة فى معظم الكتابات الاقتصادية فيما يلى(١):

- **تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول النامية على مواجهة مشكلة البطالة، دون تكبد تكاليف رأس مالية عالية.**
- **ميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافى، مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة.**
- **توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود.**
- **يوفر قطاع الأعمال الصغيرة فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة النساء والشباب، وجموع النازحين من المناطق الريفية، غير المؤهلين بعد للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.**

---

(١) صالح يوسف دردير ة ، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس(- ليبيا، 25-27 /7/ 2005، ص٢.

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التى ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين.
- إن الأعمال الصغيرة قد تكون أكثر كفاءة من المؤسسات الكبيرة، فى تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية، وتنمية المهارات البشرية.
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً فى دعم المؤسسات الكبيرة، من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها، وإجراء العمليات الإنتاجية التى يكون من غير المجزى اقتصادياً تنفيذها بواسطة المؤسسة الكبيرة، وقد تشكل نواة لها فيما بعد[١].
- تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة فى مواقع متباعدة[٢].
- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنويع الهيكل الاقتصادى من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقى، من خلال تخفيف حدة التركز، وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية.
- تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم فى تنمية المدن الثانوية، مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمرانى، والتحضر الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

---

(١) صالح يوسف دردير، المرجع السابق ، ص٣.

(٢) يوسف طه وآخرون، الصناعات الصغيرة في السودان، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ٢٢.

- تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنشيط الصادرات كثيفة العمل فى العديد من الدول النامية، مثل الهند وتايوان وكوريا والفلبين وسنغافورة.
- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة، وتتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية[١].

ستظل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر عدداً والأوسع انتشاراً وتنوعاً، والأقل تكلفة والأسرع نمواً، وصاحبة المركز الأول فى توفير مناصب العمل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من السلع والخدمات المباشرة، بأسعار وجودة تتوافقان وقدراتهم الشرائية، ومتطلباتهم المتزايدة، والمتنوعة، وهذا لتميزها بمرونة قوية والمتمثلة فى درجة استجابتها للتغيرات الحاصلة[٢].

(١)) صالح يوسف دردیرة، مرجع سابق ، ص٣

(٢) رابح حميدة: "استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ما جستير ، قسم الاقتصاد والعلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ٦٨.

المبحث الرابع

دور جهاز تنمية المشروعات فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

قامت الحكومة المصرية ممثلة فى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بإطلاق منصة المشروعات الصغيرة على الإنترنت(١) والتى تعتبر فرصة حقيقية لأصحاب المشروعات يستطيعون من خلالها التعرف على أسهل وأبسط الطرق للانضمام للقطاع الرسمى وتقنين أوضاعهم لكى يتمكنوا من الاستفادة من الخدمات المختلفة والمتميزة سواء كانت فنية أم مالية أم ادارية أم تدريبية إلى آخرة من الخدمات التى تساعد أصحاب المشروعات على تطوير وتنمية أعمالهم وتطويرها طبقا لأفضل الطرق الحديثة، مما ينتج عنه تحقيق زيادة فى الأرباح والاستفادة من النمو الاقتصادى الذى يحدث فى مصر الآن ويكون لهم نصيب فيه.

وقد قام جهاز تنمية المشروعات فى مصر بتدريب ما يزيد على ألف متدرب من خلال برامجه التدريبية فى جميع محافظات مصر فى نطاق مبادرة تدريب عشرة آلاف متدرب، وبعد انتهاء الدورات التدريبية سوف يقوم الجهاز بإتاحة البرامج التمويلية التى تناسب طبيعة مشروعات هؤلاء المتدربين، وأيضا مساعدتهم فى التسويق لمشروعاتهم ودفعهم نحو الاستمرار، ويتم تقديم الدعم المالى المتمثل فى التمويل والإقراض من خلال (١٤) بنكاً يقدم خدمات ائتمانية تتناسب مع احتياجات ورغبات العملاء وتساعدهم فى تطوير مشروعاتهم القائمة وأيضا إنشاء مشروعات جديدة، كما يقدم جهاز تنمية المشروعات فى مصر برامج تمويلية تبلغ حدودها من

(١) رابط موقع منصة المشروعات الصغيرة على الانترنت http://www.msme.eg

(٥٠) ألف جنيه حتى (٥) ملايين جنيه حسب طبيعة واحتياج المشروع ودراسات الجدوى المقدمة ويشرف على ذلك البنك المركزى [١].

وبالمقارنة بالصعيد الدولى، فى الاتحاد الأوروبى أنشئ مرصد الشركات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية (The European Observatory for SMEs) في عام (١٩٩٢) لتحسين رصد الأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوروبا، وقدم لمحة عامة عن الوضع الحالي في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا من خلال إحصاءات بينت العديد من البيانات مثل عدد الشركات[٢] ، وإجمالي العمالة والإنتاج حسب حجم المشروعات ، كما تغطي التقارير مجموعة من القضايا والمواضيع المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، كما تمثل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (٩٩ %) من الشركات في الاتحاد الأوروبي[٣].

وإذا كان هذا حال الاتحاد الأوروبى الذى يضم العديد من الدول التى تدخل ضمن مجموعة الثمانية[٤] بالنسبة لعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد

(١) الهيئة العامة للإستعلامات http://sis.gov.eg/Story/149827

(2) Marina Gigliotti, Massimo Cossignani, Antonio Picciotti, Why Enterprises Do Not Invest in Europe? Management Claims and Countries Conditions in Developed and Emerging Markets, Springer US, 2019, p.3.

(3)http://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/sme-definition_en

(٤) وهى مجموعة تضم أكبر دول صناعية فى العالم وهم (أمريكا، اليابان، روسيا، المانيا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، كندا) ويمثل اقتصاد هذه الدول ٦٥% من الاقتصاد العالمى.

الأوروبى، فبالأحرى أن تسعى مصر فى هذا الطريق وتدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لأن تلك الشركات تعتبر نواه التنمية الاقتصادية للدولة[١].

ومن الجدير بالذكر أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قام خلال عام (٢٠١٧) بدعم تلك المشروعات بقروض بلغ حجمها (٥,١) مليار جنية وذلك بزيادة قيمتها ٣٥% عن عام (٢٠١٦) دعمت تلك المبالغ حوالى (٢٤٩) ألف مشروع، وساهمت فى توفير (٣٣٩) ألف فرصة عمل، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو بنسبة ١١% للمشروعات الصغيرة والمتناهية للقطاع الصناعى خلال عام (٢٠١٧) مقارنة بعام (٢٠١٦) .

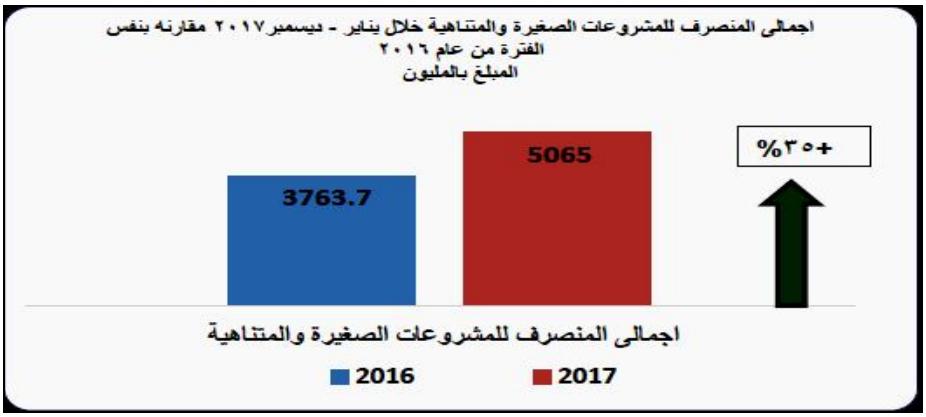

المصدر : تقرير جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - المكتب الفنى – إدارة المعلومات - ٢٠١٧.

(١) حول جهود وإجراءات الحكومة فيما يخص تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أشارت وزيرة التخطيط فى مؤتمر الجامعة الأمريكية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة (سبتمبر ٢٠١٨) إلى توفير التمويل اللازم بتقديم البنك المركزي المصري عام ٢٠١٦ في ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية مبادرة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي تم تخصيص حوالى ٢٠٠ مليار جنيه لها لتوفير تمويلات لهذه المشروعات بسعر فائدة أقل من ٦٪، فضلاً عن استفادة حوالي ٣٥٥ ألف عميل أو مشروع في القطاعات المختلفة الخدمية من اجمالى التمويلات منها بنسبة ٣٨% والتجارية بمعدل ٣١% إلى جانب القطاعات الصناعية بنسبة ٢٨% والزراعية بـ ٣%

ومن المهم ذكرة أن الدولة دعمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات السابقة بشكل ملحوظ، حيث كان مبلغ الدعم لتلك المشروعات ٢,٥٣ مليار جنيه متوسط سنوي خلال الفترة من (٢٠١٢) إلى (٢٠١٤)، وزاد إلى (٥,٧٥) مليار جنيه في الفترة من (٢٠١٥) إلى (٢٠١٦) بمعدل نمو بلغ ١٢٧٪ ، وبإجمالي تمويل بلغ (١٥,٢) مليار جنيه خلال الفترة من (٢٠١٥) إلى سبتمبر (٢٠١٧)، ومن المستهدف زيادة قيمة هذا التمويل بشكل تدريجي لتصل عام (٢٠٣٠) حوالي (٩,٣) مليار جنيه.

كما قام الجهاز بتوزيع التمويل لتلك المشروعات مستخدماً معياراً جغرافياً، ومهنياً، وجنسياً كما هو موضح بالجدول أسفل

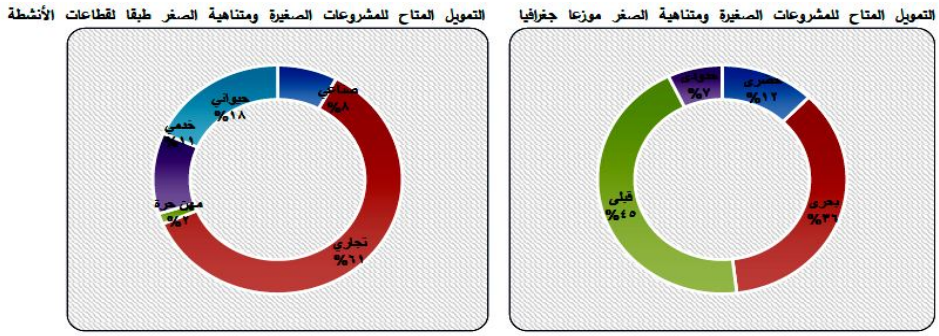

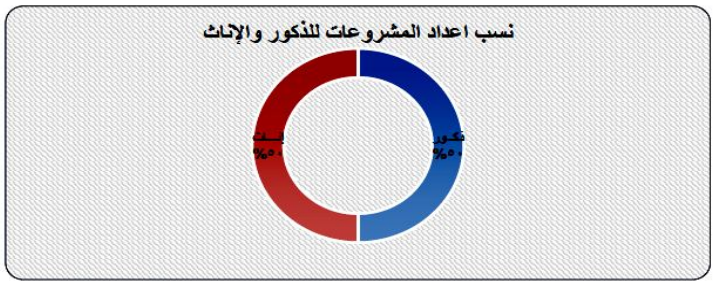

المصدر : تقرير جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - المكتب الفنى – إدارة المعلومات - ٢٠١٧.

وأيضا وزع الجهاز تمويلة بين المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة حيث مثلت المشروعات الجديدة الممولة بقروض من الجهاز نسبة ٣٩% من إجمالى التمويل، وبالنسبة لإجمالى عدد المشروعات مثلت المشروعات الجديدة حوالى ٤٧% من إجمالى عدد المشروعات كما هو موضح بالصورة أسفل

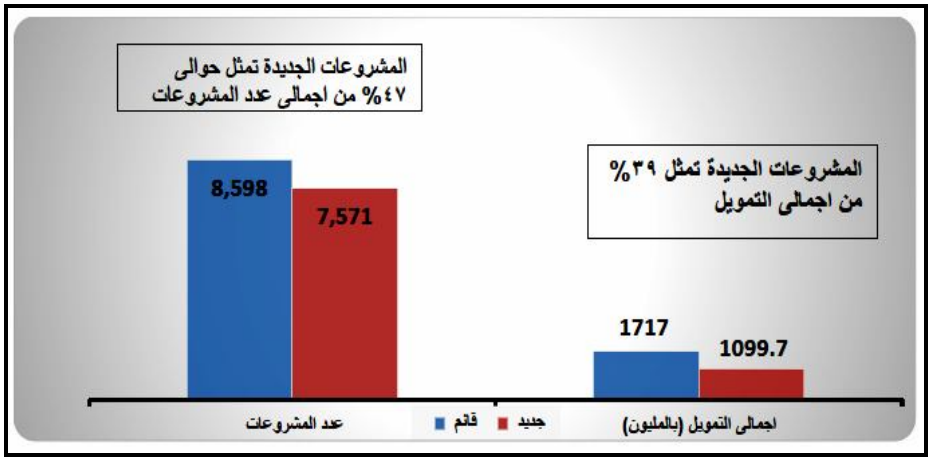

المصدر : تقرير جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - المكتب الفنى – إدارة المعلومات - ٢٠١٧.

كما قدم الجهاز أيضاً خدمات غير مالية للمشروعات الصغيرة والمتناهية خلال عام (٢٠١٧) عن طريق مجمعات الخدمات التى تهدف إلى مساعدة أصحاب تلك المشروعات على تأسيس مشاريعهم من خلال تجميع الجهات المعنية باستخراج المستندات والأوراق اللازمة وترخيصه فى مكان واحد، بالإضافه إلى مساعدة أصحاب المشروعات على تطوير منتجاتهم وتحسين جودتها وزيادة المبيعات عن طريق توسيع نطاق أعمالهم وتدريب العماله.

الفصل الثانى

مستهدفات التنمية الاقتصادية التى تحققها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنصيب كبير من تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر وسنبحثها فى المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول : دور المشروعات الصغيرة فى توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة.

المبحث الثانى : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة.

المبحث الثالث : دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التوازن فى الميزان التجارى وزيادة الصادرات.

المبحث الرابع: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق العديد من مستهدفات التنمية الأخرى.

المبحث الأول

دور المشروعات الصغيرة فى توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة

أصبح احتياج المشروعات المنشأة حديثاً للعمالة أمراً مسلماً به مما ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة، وبالتالى يحدَّ من ظاهرة البطالة، وهذا ما تثبته التقارير والبيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها فى محاربة البطالة وتوفير العديد من فرص العمل فى الدولة.

بداية نعرض بيانات عن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على الاقتصاد الأمريكى من حيث التنمية والبطالة وحجمها فى الاقتصاد القومى([1]) حيث جاءت البيانات كالتالى:

وفقًا لإدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية (SBA) ، تمثل الشركات الصغيرة ٩٩,٩ بالمائة من مجموع الشركات الأمريكية، وخلقت الشركات الصغيرة (١,٩)

(1) A small business is defined as a business (corporation, limited liability company or proprietorship) with 500 employees or less. According to the U.S. Small Business Administration (SBA), small businesses represent 99.9 percent of all U.S. businesses. Small businesses created 1.9 million jobs in 2015 with some of the smallest firms - those with 20 employees or less - adding over half of the positions with a 1.1 million increase. As of 2018, the SBA estimates there are 30.2 million small businesses employing a total of 58.9 million workers. https://smallbusiness.chron.com/important-small-businesses-local-economies-5251.html

مليون وظيفة في عام (٢٠١٥) مع بعض من أصغر الشركات - تلك التي لديها ٢٠ موظفاً أو أقل – إضافة إلى أكثر من نصف الوظائف بزيادة (١,١) مليون. واعتبارًا من عام (٢٠١٨) ، قدرت SBA أن هناك (٣٠,٢) مليون مؤسسة صغيرة توظف ما مجموعه (٥٨,٩) مليون عامل.

وبالنسبة للوضع فى مصر فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم فى خفض معدلات البطالة، حيث توفر العديد من فرص العمل والتى تقدر بحوالى ٨٨% من إجمالى فرص العمل فى مصر، حيث تستحوذ المشروعات متناهية الصغر على النصيب الأكبر من العمالة تليها المشروعات الصغيرة ثم المتوسطة كما هو موضح بالرسم (١).

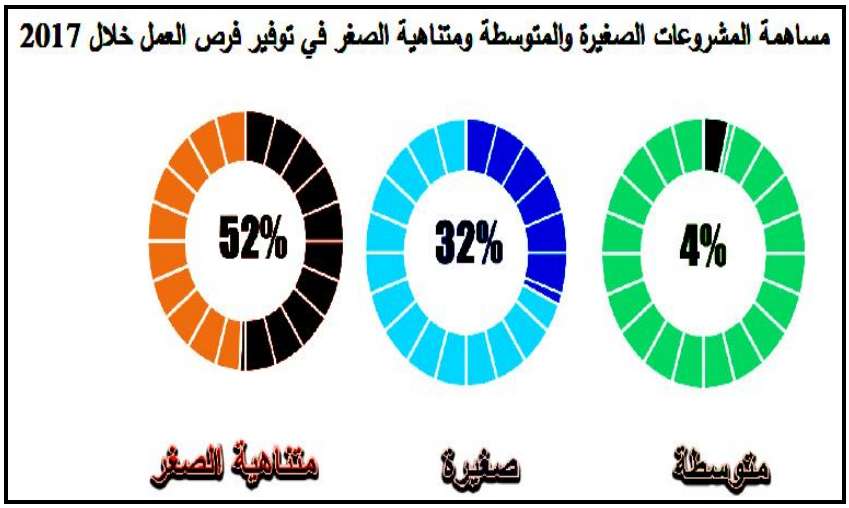

كما تساهم الصناعات الغذائية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى توفير العديد من فرص العمل حيث تسهم بحوالى ٧٤% من إجمالى فرص العمل المتاحة فى

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت ٢٠١٧.

نشاط الصناعات الغذائية، ما يعنى أن نسبة ٢٦% من العمالة فى هذا القطاع يعمل بالمشروعات الكبيرة، وذلك بمتوسط (٣) عمال و (٨) عمال و (٦٨) عاملاً للصناعات الغذائية متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة على التوالى كما هو موضح فى الشكل أسفل(١).

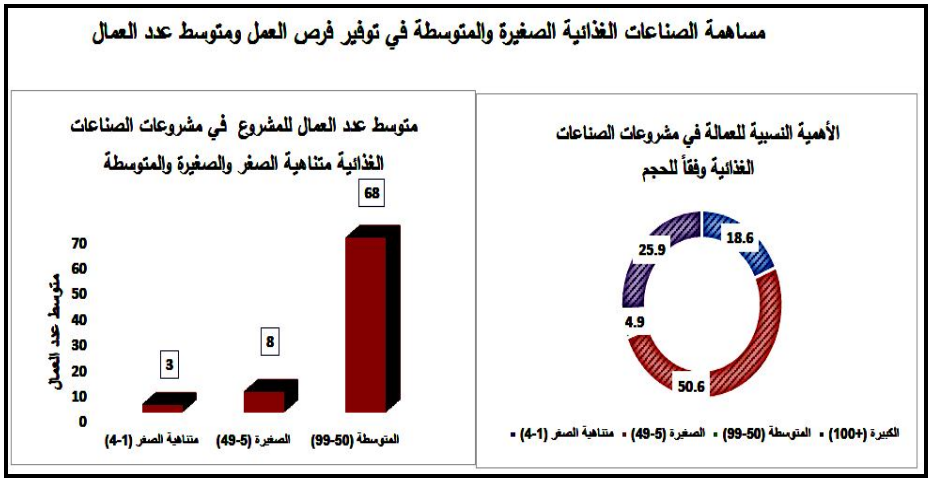

وبمطالعة التقارير الرسمية المعروضة سالفاً يتبين لنا الدور الجوهرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى محاربة البطالة وتوفير فرص العمل والتى تعتبر من مستهدفات التنمية الاقتصادية فى مصر.

وحرى بالذكر أن من خلال الاطلاع على تجارب الدول الصناعية الكبرى يتضح أن النمو الحقيقى هو الذى يقترن بتحقيق نسب تشغيل مرتفعه، ومؤشرات الاقتصاد المصرى توضح أن كل رقم مئوى إضافى فى النمو الاقتصادى المصرى يوفر حوالى (١٥٠) ألف فرصة عمل جديدة، وبالتالى فإن تحقيق النمو الاقتصادى المرتفع والمستمر، هو السبيل الأمثل للقضاء على البطالة.

(١) المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت ٢٠١٧

لم يعد بوسع الشركات الكبيرة فى العصر الحديث أن تضمن وظائف لجميع الأفراد وبصورة دائمة إن وجدت، فكان الحل لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أن تسد هذا النقص وتوفر فرص العمل وتساعد فى حل مشكلة البطاله فى المجتمع، بالإضافه إلى دورها المهم فى توظيف العمال المحليين والأشخاص غير المقبولين للتوظيف فى الشركات الكبيرة.

استراتيجيات التنمية المتوجهة نحو علاج مشكلة البطالة باستخدام آلية المشروعات الصغيرة :

١- إحداث التوازن الملائم بين الريف والحضر

يُحدث التحيز الحضرى خللاً فى توزيع الاستثمارات ما بين الريف والحضر ، مما يؤدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة ، وبالتالى فإن التنمية الريفية أمر حتمى، كما أنه من المناسب التوسع فى الصناعات الصغيرة وتوجيه النشاط الاقتصادى والاستثمارات نحو رفع مستوى الدخل فى الريف، لإحداث التوازن بين الريف والحضر.

٢- التوسع فى الصناعات الصغيرة مرتفعة الكثافة العمالية:

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى علاج مشكلة الفقر والبطالة(١) فى الوقت نفسه متى لبَّت الحاجات الأساسية للفقير (كالصناعات الاستهلاكية الأساسية)، ونظراً لإرتفاع الكثافة العمالية عادة للمشروعت الصغيرة والمتوسطة.

(١) ليث شحاده خضير عواد، دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية مشاريع الأسر المنتجة ومكافحة الفقر والبطالة بالإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية، مجلة الدراسات العليا ، مج١١، ع٤١ - جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، ٢٠١٨ ، ص ١٨٥.

وقد يتم تشجيع العمالة إما بأسلوب مباشر أو غير مباشر؛ فيتمثل الأسلوب المباشر عن طريق الاستثمارات الحكومية فى الصناعات الصغيرة ، وكذلك الحوافز اللازمة للاستثمارات الخاصة فى هذا المجال، أما عن الأسلوب غير المباشر فيكون عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى على الفقراء، حيث أن استهلاك الفقير يتوجه إلى سلع لا تحتاج إلى مستلزمات كبيرة من الواردات أو كثافة عمالية أكثر من السلع التى يستهلكها الغنى.

٣- اختيار الأساليب التكنولوجية الملائمة (ذات الكثافة العمالية المرتفعة)

من أهم الاسباب التى تعيق أى برنامج تنموى يستهدف الحد من البطالة فى الدول النامية هى التبعية التكنولوجية لهذه الدول والتى تجبرها على استيراد آلات ومعدات عالية الكثافة الرأسمالية قليلة الكثافة العمالية ، سواء لقطاعها الصناعى فى الحضر أو لقطاعها الزراعى فى الريف ، ولتخفيف هذه التبعية ، والمساهمة فى حل مشكلات البطالة ، يجب تطوير الطاقة التكنولوجية المحلية وزيادة المجهود لتطويع التكنولوجيا المستوردة، مع تطوير الصناعات الصغيرة عالية الكثافة العمالية فى كل من الريف والحضر، كما يجب أن نركز كذلك على تطوير أساليب منخفضة التكلفة عالية الكثافة العمالية لتوفير البنية الأساسية اللازمة فى الريف (كإنشاء الطرق والرى والصرف)[١].

(١) د. مدحت العقاد ، المرجع السابق ، ص ٨٧.

المبحث الثانى

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة

يعتبر الفقر من أهم المشكلات الاقتصادية التى تواجه أى دولة، وترجع أهميتها إلى الأبعاد الاجتماعية المصاحبة لانخفاض مستوى المعيشة بالإضافه إلى عدم خلو أى دولة منها، ومن الثابت اقتصادياً أن ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة تتفاقم فى الدول المتأخرة اقتصادياً لإنخفاض معدل نموها الاقتصادى مقارنه بالزيادة السكانية المستمره.

وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة أساسية للتنمية خاصة فى بلدان العالم النامى التى تعانى من ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، فتساهم تلك المشروعات فى القضاء على الفقر عن طريق توفير فرص عمل للأفراد فيصاحبه تحقيق دخل للفرد مما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة، واثبتنا فى المبحث الأول من هذا الفصل بالأرقام كيف تؤدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير وزيادة فرص العمل بصورة كبيرة.

وبحكم أن أول احتياجات الفقراء الأساسية هى المأكل والمشرب والرعاية الصحية، تتطور نظرتهم بعد توافر احتياجاتها الأساسية إلى التفكير فى العمل والرغبه فى مشروع صغير أو متناهى الصغر ليستطيعوا تحسين مستوى معيشتهم واعتمادهم على أنفسهم، وهذا هو التطور الواقعى لحياة هؤلاء.

ويعتبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة دعم حقيقى لتلك الفئات الفقيرة من أجل المساعدة فى القضاء نهائياً على ظاهرة الفقر وأيضا رفع مستوى معيشة هؤلاء وتطبيقاً عملياً لمقولة (لا تعطنى سمكه بل علمنى كيف أصطاد) فالدعم المالى للفقراء من أجل سد احتياجاتهم اليوميه من مأكل ومشرب لا يقضى على ظاهره الفقر، بل رفع كفاءة هؤلاء الفقراء وتدريبهم وتقديم دعم مالى لهم لفتح مشروع صغير حتى يستطيعوا الاعتماد على أنفسهم بعد ذلك هو الطريق الصحيح الذى يجب أن تسلكه الدول، حيث انخفاض دخول الفقراء يكاد يكفى لإحتياجاتهم الأساسية ولا يستطيعون الإدخال منه، وبالتالى لن يتمكنوا من القايم بمشروعات صغيرة لتحسين مستوى معيشتهم، وبذلك يبقون فى تلك الدائرة المفرغه([1]).

استراتيجيات التنمية المتوجهة نحو علاج الفقر باستخدام آلية المشروعات الصغيرة :

استراتيجيات التنمية التى انتهجتها العديد من الدول النامية فى الحقبة الزمنية الماضية ركزت اهتمامها على تحقيق النمو والتصنيع السريع([2]) ، كما تميزت بالتحيز الحضرى بمعنى تركيز كل من الاستثمارات الخاصة والعامة فى المدن، ولكل ذلك ولعوامل عديدة أخرى لم تساهم فى علاج مشكلات الفقر والتفاوت فى الدول النامية، وبالتالى فإن الاتجاهات الجديدة فى استرتيجيات التنمية هى تركيز الاهتمام على الفئات الفقيرة وحشد مجموعة متكاملة من الوسائل لمساندتها[3].

---

(١) نجوى أمحمد عبدالسلام التائب، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا: دراسة تطبيقية (١٩٩٥ - ٢٠١٤)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مج٩، ع١، ٢٠١٨، ص ٥٦٩.

(2)Mutiu Abimbola Oyinlola, Abdulfatai Adedeji, Human capital, financial sector development and inclusive growth in sub-Saharan Africa, Springer US, 2019, p. 5.

(٣) د. مدحت محمد العقاد ، التنمية الاقتصادية ، بدون ناشر ، ٢٠١٦/٢٠١٥، ص ٦٥ وما بعدها.

١ـ التنمية الريفية:

تعتلى برامج التنمية الريفية مكاناً بارزاً فى الاستراتيجية المتوجهة نحو علاج الفقر، وتهدف إلى خلق فرص جديدة للعمالة فى الريف، وكذلك رفع إنتاجية العمالة المشتغلة فى القطاع الزراعى، وخفض الموسمية الزائدة فى الطلب على العمل الزراعى، كل ذلك يأتى فى محصلة رفع مستوى معيشة أهل الريف فى إطار تنمية متكاملة تعمل على زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية.

والتنمية الريفية أوسع مضموناً من مجرد زيادة الإنتاج الزراعى، حيث قد يمتد طموحها إلى سياسات للتنمية الشاملة عبر الاقتصاد الريفى بأكمله.

فالواقع أن من أهم خصائص برامج التنمية الريفية إلى جانب ارتكازها على تنمية الزراعة بطبيعة الحال وهو احتواؤها على عناصر غير زراعية : مثل تشجيع الصناعات الريفية المبنية على المنتج المحلى ، ودراسة إمكانية توطن الصناعات الصغيرة فى الريف.

٢ـ التكنولوجيا الملائمة:

استراتيجيات التنمية المتجهة نحو تخفيف الفقر تحتاج إلى تكنولوجيا ملائمة[١] من حيث نوعية المنتجات: منتجات رخيصة فى متناول القوة الشرائية للطبقة الفقيرة،

---

(١) راجع فى ذلك:

*** صلاح بسيوني محمد عيد، نحو تخفيض تكاليف التشغيل باستخدام التكنولوجيا الملائمة، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مج ١٨، ع ٢، ١٩٩٤، ص ٦١.**

Amsden A.H. , Appropriate Technology. In: Macmillan Publishers Ltd (eds) The New Palgrave Dictionary of Economics. Palgrave Macmillan, London, 2018, p. 368

ومن حيث كثافة العمل المستخدم ، فالتكنولوجيا الملائمة هى التى تستخدم عنصر العمل بكثافة وتوفر بالتالى فى رأس المال والنقد الأجنبى، كما يجب ألا تعتمد على مهارات إدارية وعمالية كبيرة.

وبهذا الشكل تسهم التكنولوجيا الملائمة فى المشروعات الصغيرة فى حل مشكلات الفقر عن طريق امتصاص أكبر قدر من العمالة الفائضة فى الدول النامية.

ولكن الدول النامية تعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا المستوردة من الدول الصناعية المتقدمة (التبعية التكنولوجية)، وهى تكنولوجيا غير ملائمة فى أكثرها للدول النامية[١] ، فنوعية المنتجات لا تلائم إلا مستويات الدخول المرتفعة، كما أنها تمتاز بارتفاع الكثافة الرأسمالية والمستلزمات من الخبرات الإدارية العالية والعمالة الماهرة، وبالتالى يحتاج الأمر إلى جهد تكنولوجى خلاق من الدول النامية لدعم طاقتها التكنولوجية المحلية وحفز روح الابتكار لخلق التكنولوجيا الملائمة محلياً (لتتناسب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة) أو تطويع التكنولوجيا المستوردة[٢].

وتحقق المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهدافاً مهمة بالنسبة للقضاء على ظاهرة الفقر والفقراء متمثلة فى :

- عند تقديم الدولة الدعم المالى للفقراء الراغبين فى إنشاء مشروعات صغيرة يساعد ذلك فى زيادة دخلهم ورفع مستوى المعيشة لديهم مما يترتب عليه خروجهم من دائرة الفقر.

---

(١) صلاح بسيوني محمد عيد، نحو تخفيض تكاليف التشغيل باستخدام التكنولوجيا الملائمة، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) د. مدحت العقاد، المرجع السابق ، ص ٦٨ / ٦٩.

- تطوير المناطق الفقيرة، فعن طريق إنشاء بعض ساكنى تلك المناطق مشروعات صغيرة بها، يساعد ذلك فى تطوير تلك المناطق وتحسين مستوى المعيشة بها وأيضا توفير الاحتياجات اللازمة لسكان تلك المناطق.
- إطلاق الطاقات الكامنة لهؤلاء الفقراء فى إنتاج خدمات مفيده لباقى أفراد مجتمعهم، وأيضا انشغالاهم فى العمل والإنتاج يبعدهم عن مسار الإنحراف والجريمة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك مجموعة من الشروط يجب توافرها حتى تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة فى المجتمع وهى:

- الدعم المالى من قبل الحكومة لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية وقروض بأسعار فائدة منخفضة لأصحاب تلك المشروعات من الفقراء.
- سن قوانين وتشريعات مشجعة لإنشاء تلك المشروعات فى المناطق الأكثر فقراً، وفى المجالات التى ترفع من مستوى معيشة الفقراء، عن طريق تقديم الدولة امتيازات أو إعفاءات معينة لأصحاب تلك المشروعات.

المبحث الثالث

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التوازن فى الميزان التجارى وزيادة الصادرات

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض تكلفة الإنتاج وما يستتبعه من انخفاض لثمن السلع المقدمة، وهذا يؤدى بصورة مباشر إلى زيادة الصادرات، بسبب انخفاض ثمن السلعة المحلية عن ثمنها الدولى، فتقترب الدولة من تحقيق التوازن فى الميزان التجارى الخاص بها، ويعد هذا أحد جوانب دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تنمية الصادرات وتحقيق التوازن فى الميزان التجارى.

ومن جانب آخر فإن الدور الأساسى الذى تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية فى جميع الدول على حد سواء الفقيرة منها والمتقدمة، فعن طريق الإمكانيات المحدودة والاستخدام الأمثل لرأس المال بسبب الارتباط المباشر بين ملكية المشروع وإدارته، حيث أن المالك والمدير للمشروع شخص واحد، فبالتالى يحرص مالك المشروع على نجاحه وأيضا إدارته بالطريق الأمثل، كل ذلك يساعد فى خروج منتج بجودة عالية وبتكلفه مناسبة مما يؤهله إلى التصدير.

وزيادة صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تمثل العمود الفقرى لأغلب اقتصاديات العالم تساعد فى تحقيق التوازن فى الميزان التجارى للدول، ورغم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالى ٩٩% من عدد المشروعات فى مصر والتى تعمل فى القطاع الخاص مع استثناء النشاط الزراعى، بالإضافه إلى أنه

يعمل بها ثلثا القوة العاملة تقريباً، ومساهمتها بما يزيد عن ٨٠% من القيمة المضافة، إلا أنها تشارك بنسبة ٤% فقط من إجمالى الصادرات المصرية للخارج.

ولذلك صدر القرار رقم (٤٣٠) لسنة (٢٠٠٥) والخاص بالهيكل التنظيمى لوزارة التجارة الخارجية والصناعة وتضمن إنشاء قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل اتخاذ الإجراءات التى من شأنها تشجيع دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا تشجيعها على التوجة للأسواق الخارجية ورفع رصيدها من الصادرات المصرية بما يناسب حجم تلك المشروعات فى الاقتصاد القومى([1]).

وطبقاً لحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد القومى والتى لا تتناسب مطلقاً مع حجم مشاركتها فى القوة التصديرية للدولة، حيث لا يتجاوز حجم صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٤% كما ذكرنا بالأعلى، فيجب على الدولة إزاله المعوقات الموجودة فى طريق تلك المشروعات حتى تستطيع زيادة الصادرات لكى تتناسب مع حجمها فى السوق المصرى، ويتمثل دور الدولة فى:

- تقديم دعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكى تستطيع المشاركة فى المعارض المختلفه وخصوصا الخارجية.
- توفير معلومات ودراسات عن الأسواق الخارجية وكيف نمت صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتلك الأسواق، وتقديم ذلك لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفاده منه.

(1)http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Trade/Entities/SMEExportDevelopmentPoliciesSector/Pages/default.aspx

- سنّ التشريعات التى تفتح الطريق أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مجالات التصدير.
- حصر جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى قاعدة بيانات مجمعة ومحدثة بصفة دورية، لكى تسطيع الدولة تقديم الدعم والمساعدة لهم فى شتى المجالات وخصوصا المجالات التصديرية.
- تبنى الدولة الخطط التسويقة لتلك المشروعات فى الخارج بسبب الخبرة المتواضعه لأصحاب تلك المشروعات فى ذلك المجال.

وبذلك تزيد الدولة من صادرات تلك المشروعات بما يتناسب مع حجمها والذى يمثل ثلثى الاقتصاد القومى، فتشارك وتؤدى دوراً مهماً فى تحقيق التوازن فى الميزان التجارى وزيادة الصادرات.

المبحث الرابع

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق العديد من مستهدفات التنمية الأخرى

يمكن للمجتمعات تحقيق رفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية اعتماداً على عوامل عدة تتمثل فى حجم مواردها الطبيعية ونوعيتها إضافة إلى مدى قدرتها على إدارة تلك الموارد والكفاءة فى تخطيطها لانتاج سلع تُطرح فى الأسواق المحلية أو تصدر للخارج أو تستهلك من قبل مشروعات آخرى ... مما ينتج عنه تحسن دخول العاملين وارتفاع الحصيلة الربحية للمنظمين والمساهمين، كما ينتفع المقرضون بحصولهم على الفوائد، وتغتنم الدولة ضرائبها.

يترتب على تلك العمليات من انتاج، وسداد، وأرباح واغتنام ضرائب، زيادة فى الدخل القومى إذ تعتبر من مكوناته.

وكما يقال فى المثل العربى (الأثرة تدل على المثير ....) فإن نشأة المشروعات بمنطقة ما يحدث عنه نشأة مشروعات تلبى حاجة تلك المشروعات من مستلزمات إنتاج، وتقديم خدمات معاونة للعاملين، كما تقلل من هجرة السكان منها طلباً لغرض العمل.

بذلك يحدث نوع من التوازن المحلى كما ينتج عنه نوع من إعادة توزيع الدخول بين السكان.

مما سبق يتضح أن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دعامات المشروع الصغير إحداها وأهمها، لذا فإن تخطيط المشروع يحظى بأهمية هى الأصل فى تحقيق نجاحه الباعث على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومنها:

أولاً : زيادة الإيرادات العامة للدولة

تحقق المشروعات الصغيرة والمتوسطة زيادة فى الإيرادات العامة للدولة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فبحكم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل الكتلة العظمى من الاقتصاد القومى، فإنها تزيد من الإيرادات العامة للدولة عن طريق الضرائب التى تدفعها للدولة، والتى تنتج من الأرباح التى تحققها تلك المشروعات، بالإضافه إلى ضريبه القمية المضافة التى تفرض على منتجات تلك الشركات، وأيضاً الضرائب المفروضة على أجور العمال بتلك المنشآت، كل ذلك يدخل فى خزينة الدولة ضمن الإيرادات العامة.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة ٥٥% من الناتج المحلى[١]، ودعم الدولة لتلك المشروعات يؤدى إلى تقنين أوضاع الإقتصاد غير الرسمى ما ينتج عنه زيادة الإيرادات العامة للدولة والناتج المحلى أيضا، والقضاء على الاقتصاد غير الرسمى[٢] الذى يمنع توافر المنافسة العادلة فى الأسواق.

(١) تصريح وزير المالية سبتمبر ٢٠١٨

https://www.tahrirnews.com/Story/911974

(2)Aziz N. Berdiev, James W. Saunoris, Globalization and Informal Entrepreneurship: A Cross-Country Analysis, Springer US, 2019, p. 2.

ومن الجدير بالذكر أن تكاليف تشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكون أقل بكثير من المشروعات الكبيرة، وكذلك إدارتها وتغيير أنظمة العمل بداخلها، مما يوفر الكثير من النفقات التى تقطع من المبالغ التى كانت ستدخل الخزينة العامة للدولة.

كما تحقق المشروعات الصغيرة والمتوسطة معايير الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل هدرها بالإضافه إلى تكلفة الإنتاج المنخفضة والكفاءة فى التوزيع ما ينتج عنه زيادة فى الإنتاج وتوفير موارد الدولة، مما يصب فى النهاية فى مصلحة زيادة إيرادات الدولة.

وحرى بالذكر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بدعم مجتمعى كبير، حيث أنها غالبا ما ترتبط نشأتها بمكان أو منطقة سكنية معينة فيحدث نوع من الربط العاطفى بين سكان تلك المنطقة ومنتجات تلك الشركة مما يدفعهم إلى شراء تلك المنتجات وتفضيلها على منتجات الشركات الكبيرة.

ثانياً : تحقيق التكامل الاقتصادى مع المشروعات الكبرى

تستمد المشروعات الكبيرة قوتها من حيوية المشروعات الصغيرة، إذ تسهم المشروعات الصغيرة فى تغذية قدرتها الانتاجية، مما يطلق عليها صناعات مغذية.

ذلك على نحو قيام المصانع الصغيرة بتوريد بعض مكونات العملية التصنيعية للمصانع الكبيرة، وقد تسترك عدة مصانع صغيرة فى تزويد مصنع كبير بعدة مكونات تسهم بقدر قد لا يكون كبيراً فى تكوين المنتج النهائى.

وعليه فإن الصناعات المغذية أحد بنود المشروعات الصغيرة والتى تضفى على هذا القطاع سمة انتشار وتوسع، كما تجعله أحد منافذ امتصاص العملة.

فالمشروعات الصغيرة ينتج عنها صناعات مغذية أو مكملة، دورها فى تكوين المنتج النهائى ليس كبيراً لكنها فى الأخير إحدى مكوناته على نحو صناعة السيارات والأثاث مما ينتج عنه علاقة تكاملية بين المنشآت الكبيرة والصغيرة، ولدخول المشروعات الصغيرة مجال الصناعات المغذية يتوقف ذلك على الربط المسبق بين المصانع الكبيرة والمصانع الصغيرة، وقد يحدث الربط من خلال عقد بين المنشأة الكبيرة والصغيرة ينص على قيام الصغيرة بأعمال لحساب المنشأة الكبيرة على نحو صناعة السيارات والأثاث ويكثر هذا الأمر فى صناعة المعادن والالكترونيات [١].

ثالثاً : المرونة مع تغير الظروف والقدرة على امتصاص الأزمات.

المرونة الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على امتصاص الأزمات[٢] أهم ما يميز تلك المشروعات عن غيرها من المشروعات الكبيرة، فتعتبر المشروعات الصغيرة أكثر سرعة فى الرد على تغير ظروف السوق (المرونة مع تغير الظروف)، حيث ترتبط المرونة المتوفرة فى هذا النوع من المشروعات بالقدرة على الاستجابة السريعة لظروف السوق المتغيرة بسبب صغر حجمها.

كما تعتبر الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق وحاجة العملاء نقطة قوة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفتقر إلى غيرها من المشروعات.

ويتجه أغلب أصحاب تلك المشروعات إلى الابتكار عندما تريد المنافسة فى السوق، فبسبب افتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى موارد الشركات الكبيرة

---

(١) د. محمد مصطفى كمال : دور الصناعات الصغيرة فى استيعاب العمالة ، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، الجزء الأول (القاهرة : معهد التخطيط ١٩٨٨ ص ٣٧).

(2) Anna Shostya, The Global Financial Crisis in Transition Economies: The Role of Initial Conditions, Springer US, 2019, p. 7.

التى تستخدمها فى التسويق لمنتجاتها، لا يكون أمامها إلا طريق وحيد للمنافسة مع تلك الشركات الكبيرة وهو التفكير فى أساليب وطرق جديدة تتميز بالإبداع والاختلاف.

وبحكم طبيعة المشروعات الصغيرة التى تكون موجهة نحو العملاء وتكون قادرة على تفهم احتياجاتهم هم والمجتمع المحلى، مع توافر المرونة الكبيرة للتغيير بما يتناسب مع أذواق هؤلاء، تكون هذه ميزه تميزها عن الشركات الكبيرة.

ومن الجدير بالذكر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تولى اهتماماً كبيراً بآراء العملاء وتكون أسرع فى الاستجابة والتغيير فى السلوك أو النشاط الذى يتوافق مع رغبات العملاء ؛ بالإضافه إلى تميزها بعدم وجود بيروقراطية وتعقيد فى اتخاذ القرارات والاستجابة للتغيرات المحلية والعالمية بشكل أسرع من الشركات الكبيرة.

تؤدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة وظيفة مهمة، تضفى قدراً كبيراً من التنوع والمرونة على الهيكل الانتاجى، تتمثل فى تلبية الطلب المحدود على بعض المنتجات التى تفرض ضرورة انتاجها على نطاق صغير بديلاً عن استيرادها، كما يمكنها القيام بذلك لصالح الصناعات الصغيرة.

وعلى غرار ذلك مايدور فى مجال صناعة السيارات من تأدية الصناعات الصغيرة والمتوسطة للجانب الأبرز من مكونات وأجزاء تحتاجها الصناعات الكبيرة فى تجميع وصناعة السيارات ونتج عن هذا الدور إسهام فى تطور الصناعتين الصغيرة والكبيرة [١].

(١) محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧، الاسكندرية، ص ٢١٤.

رابعاً: تعظيم فرص العمالة و الناتج القومى.

تسهم المشروعات الصغيرة فى إجمالى الناتج القومى وهو القيمة النقدية الكلية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة الدول خلال سنة معينة، فيعد الناتج القومى مؤشر النمو الاقتصادى فزيادته تنبئ عن نمو اقتصادى.

ومما يطرق الأسماع ولا يخفى عن الأنظار معاناة الدول النامية من البطالة سيان المجال الزراعى وقطاع الخدمات فى المدن مما يبعث على استهداف فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعى خلال مراحل التنمية الصناعية، فقد بات النمو السكانى السريع وقدرة رأس المال عائقين أمام القطاع الزراعى لاستيعاب القدرة الكبيرة من قوة العمل، وتتجلى أهمية تلك الصناعات التى تنخفض تكلفتها الاستثمارية فى المتوسط فى خلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل رأس المال، حيث يقل الناتج الصناعى والعمالة المحققة كلما ارتفع رأس المال ومعامله، وذلك مقارنة بحال انخفاض رأس المال المستثمر والذى ينتج عنه تحقق الناتج والعمال، الأمر الذى يضفى على الصناعات الصغيرة والمتوسطه قدرة على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعى عن استثمار رأس المال بقدر معين مقارنة بالصناعات كبيرة الحجم(١).

وتخلق المشروعات الصغيرة كثيراً من فرص العمل فى جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية منه، ففى فنزويلا إذ يعمل بالصناعات الحرفية حوالى ١٤،٣% من يعملون بالضطاع غير الرسمى، وتتضح أهمية هذه النسبة إذا علمنا أن هذا القطاع غير الرسمى يمثل حوالى ٤٩،٥% من القوى العاملة(٢).

---

(١) صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، القاهرة، ص٤٠.

(2) Organization of American States (OAS) , The Economic View of The Economic Active of the Handicrafts & Folk Culture, The Formal Economy versus The Informal economy www.osa.org/ culture/ 2002.

منحت المشروعات الصغيرة فى الفترة من (١٩٩٢- ١٩٩٨) الولايات المتحدة الأمريكية (١٥) مليون فرصة عمل حدت من نسبة البطالة وآثارها السيئة، وتحتضن المشروعات الصغيرة حوالى ٧٠% من قوة العمل الأمريكية.

وفى عام (٢٠٠٩) قُدِم تقرير للقيادة الأمريكية عن حال المشروعات الصغيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠٨)، بين ذاك التقرير أن المشروعات الصغيرة وفرت مليون ومائة ألف فرصة عمل، وأسهمت المشروعات الصغيرة التى تضم أقل من ٢٠ موظفاً بنسبة ٢٢% من فرص العمل، وأسهمت المشروعات التى تضم أقل من ٥٠٠ موظف بنسبة ٧٤% عام ٢٠٠٧، وأضاف التقرير أن نصف الأمريكيين يعملون لحساب مشروعات صغيرة[١].

ويعمل بالمشروعات الصغيرة فى المكسيك ٩٤% من حجم العمالة حيث تشكل المشروعات الصغيرة ٩٦% من إجمالى المنشآت[٢].

وبينت دراسة عن دول الاتحاد الأوروبى عام (١٩٩٨) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالى ٧٠% من فرص العمل بدول الاتحاد، وفى دول منظمة شرق أسيا والباسفيك تشكل المشروعات الصغيرة ما يزيد على ٩٥% من إجمالى المشروعات، وتستقطب ما بين (٣٥% : ٨٥%) من إجمالى قوة العمل.

(1) A Report to the President, "The Small Business economy" united states Government printing office Washington, 2009,p7.

(2) OECD .,Small Business ,Job creation and Growth Facts and best Practices 2012./ 4/ 2090740.pdf,29/ 59/ 10/ dataoecd/ www.oecd.org/, OECD,Paris,999.

تشكل المشروعات الصغيرة حوالى ٨٥% من إجمالى عدد المشروعات الإنتاجية فى ماليزيا(١).

خامساً: رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

يُظن أن المؤسسات الصناعية الكبيرة أقدر على رفع الكفاءة الانتاجية وتعظيم الفائض، نظراً لما تتمتع به من وفرات الحجم بالاضافة إلى تطبيقها الأساليب الادارية الحديثة وتنظيم العمل، وكل المزايا الحديثة التى تبعث على رفع الكفاءة وارتفاع انتاجية العامل مقارنة بالمؤسسات الصغيرة.

وتأتى عدم صحة هذا الاعتقاد من تجاهل أمر مهم يتمثل فى العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادى الذى يحققه، فإذا سلمنا بأن كبر حجم المؤسسة يزيد من الفائض الاقتصادى الذى يحققه العام، لكن إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادى الذى يتحقق بسبب أحجام المؤسسات المختلفة(٢).

ويحدث تعظيماً للفائض الاقتصادى للمجتمع نتيجة لما تقوم به المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من استثمار مبلغ معين من رأس المال، كما أنها قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية واستخدام الموارد النادرة بكفاءة، بالاضافة إلى استخدامها للفن الانتاجى المناسب الذى يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج.

---

(١) د. عبدالعزيز جميل مخيمر: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى معالجة مشكلة البطالة ، الطبعة الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠، ص٢٤.

(٢) صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، القاهرة، ص ٤٥.

الخاتمة :

تظهر الإحصائيات تدنى مستويات الصادرات المصرية ، خاصة فيما يخص مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١]، فإنه من المفيد أن تتوجه السياسات الاقتصادية نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير كافة الإمكانيات لها قصد تشجيعها على زيادة صادراتها[٢]، وذلك بالتوجه نحو الأسواق الأفريقية – خاصة بعد الأهتمام بهذه القارة ، واتساع سوقها– والعربية التى تُعد السبيل الأفضل لتنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بحكم التقارب الجغرافى والثقافى[٣].

وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً فى دفع عجلة التنمية ودمج العديد من الأطياف الاجتماعية المختلفة فيها، سواء بالعمل أو الاستفادة من عوائدها، ومما هو لا شك فيه أنه بقدر ما يحتاج أى مجتمع إلى الشركات الكبرى من شركات مساهمة وغيرها ، فهو أيضاً فى حاجة للمشروعات الصغيرة أو المتوسطة.

---

(١) نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إجمالى الصادرات المصرية لا يكاد يتجاوز ٤% فقط وبمقارنتها ببعض الدول الأخرى نجد أنه لا وجه للمقارنة فتبلغ النسبة فى الصين ٦٠% ، و٥٦% فى تايون ، ٧٠% فى هونج كونج ، و ٤٣% فى كوريا.

أنظر : سمير خطاب ، أهمية المشروعات الصغيرة فى اقتصاديات الدول ، مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة (كلية التجارة جامعة عين شمس) – مصر ، ٢٠١٢، ص ٣٣٢.

(2) Bong Hwan Kim, Sounman Hong, Political change and turnovers: How do political principals consider organizational, individual, and performance information?, Springer US, 2019, p. 12.

(3)Atangana Ondoa Henri, Heavily indebted poor countries initiative (HIPC), debt relief, economic stability and economic growth in Africa, Springer US, 2019, p. 9.

والقاعدة المتفق عليها أن الشركات المساهمة الكبيرة لا تنمو إذا لم توفر لها المشروعات الصغيرة احتياجاتها من الموارد والخدمات، فالعلاقة تبادلية بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة.

ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى نتائج تؤخذ بعين الاعتبار لتجنب السلبيات الموجودة الآن فى السياسات المتبعة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: هناك تحديات كبيرة فرضتها العولمة على عملية التجارة الدولية وأصبحت المنافسة على الأسواق الخارجية شديدة للغاية، فيجب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة مواجهة هذه التحديات من خلال تطوير مهارات العاملين وتحسين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ورفع إنتاجية العمل وجودة المنتج لكسب تحديات التسويق التى تأتى فى طليعة التحديات.

ثانياً: فيما يخص تمويل تلك المشروعات فنجد أن البنوك المصرية ينصب اهتمامها على تمويل القطاعات التى تحقق مردودية سريعة مثل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشركات الكبرى لارتفاع سيولة هذه القروض وسرعة تصفيتها وضمان الوفاء بها عند الاستحقاق إضافة إلى ربحيتها العالية، وعلى النقيض تم إهمال بعض القطاعات مثل تمويل القطاع الزراعى والصناعى متوسط وطويل الأجل الذى يعتبر عماد عملية التنمية.

ثالثاً: انتشار ثقافة العيب بين بعض الأفراد تعتبر من الأسباب لعدم إقبال الأفراد على العمل المهنى والأعمال الحرة، فهناك عدد كبير من الخريجين لا يعملون فى بعض الأعمال مثل الزراعة والتنظيف ... إلخ ، بالرغم من أن تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تلك المجالات تعتبر ترجمة عملية للأفكار الريادية.

وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تتمثل فى :

- **نشر الوعى بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتغيير ثقافة العيب عند العديد من الأفراد.**
- **العمل على توفير وتسهيل طرق التمويل المختلفة للمشروعات الصغيرة، وزيادة التسهيلات الممنوحة لها، مع التحليل الدقيق لمصادر التمويل المحلية وتعبئتها كأساس لتمويل عملية التنمية فى مصر إلى جانب الاستفادة من الإمكانيات التمويلية الخارجية المتاحة ، أكفأ استفادة ممكنة.**
- **توفير البيانات والإحصاءات عن تلك المشروعات مع العمل على احتضانها داخل الاقتصاد الرسمى.**
- **الاهتمام بالتعليم المهنى لمواكبة احتياجات السوق ، وتوجيه التعليم فيما يعمل على تنشيط الاقتصاد الوطنى.**
- **الاهتمام بالمرأة وتعظيم مشاركتها فى عملية التنمية.**
- **إنشاء قاعدة معلومات وبيانات للمنتجين فى كافة الأنشطة تشمل كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية والتكنولوجية والقطاعية تساعد القائمين على تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى توجيه أنشطتهم وأعمالهم.**
- **ضرورة التنسيق بين الأجهزة والصناديق التى تعمل وتعنى بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع إتاحة صيغ مناسبة للتعاون بين تلك الجهات بما يحقق تكامل الحلقات الإنتاجية والتسويقية والتدريب الفنى.**

الملاحق

دراسات جدوى لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن تنفيذها

وُضعت من خلال استبيانات وُزعت فى نطاق محافظة الشرقية (بعض قرى المحافظة) وتمت معالجة البيانات بمعرفة الباحث.

القرى التى تم إجراء الاستبيانات بها:

١. قرية الملكيين البحرية، تابعة لمجلس محلى سماكين الغرب، مركز الحسينية شرقية.

٢. قرية الجمالية، تابعة لمجلس محلى الإخيوه ، مركز الحسينية ، شرقية.

٣. قرية تيمور، تابعة لمجلس محلى الظواهرية ، مركز الحسينية شرقية.

٤. منشأة راغب ، تابعة لمجلس محلى قهبونة، مركز الحسينية ، شرقية.

ملحق (١)

مشروع "منتجات الألبان"

أضحى مشروع منتجات الألبان فكرة جيدة كمشروع يُدرٌ ربحاً يعلو حاجز خمسة آلاف جنيه كل شهر، وهو فى مضمونة اعتادته آسر القرية المصرية، وبعضها تعده مصدر رزقها ، أى أنه من الصناعات التقليدية ، لذلك يتناسب مع الباحثين عن مشروع ذى تكلفة قليلة وربح عال، حيث تتوافر له لوازم الإنتاج وخاماته وأدواته، ومن منتجاته الجبن القريش ، الزبد ، القشدة.

العناصر الأساسية لإنشاء المشروع فى صورة نقاط رئيسية فيما يلى:

١- حجم إنتاج المشروع.

٢- تأسيس المشروع (البنية التحتية)

٣- معدات التصنيع وأدواته.

٤- متطلبات إنتاج ٢٥ كجم جبن، و٥ كجم زبد.

٥- خطوات الانتاج ومراحله.

٦- الفائض الربحى.

٧- كيف تحافظ على نجاح مشروعك واستمراريته؟

١ ـحجم إنتاج المشروع

يمكن للمشروع إنتاج ٢٥ كيلوا جرام من الجبن القريش ، و ١٥ كيلو من القشدة، أو الكمية نفسها من الجبن القريش إضافة إلى ٥ كيلو من الزبد.

تلك الكمية تحتاج إلى تصنيع ١٠٠ كيلو من اللبن الجاموسى والبقرى.

٢ ـ تأسيس المشروع (البنية التحتية للمشروع).

لكل بناء أساس وأساس هذا المشروع تجهيزاته ويفضل أن يكون مكانه مربعاً مساحة ١٠ أمتار.

مساحة المكان : ١٠ أمتار مربعة طولها ٥ أمتار وعرضها ٥ أمتار.

مواصفات الحوائط : تغطى جميعها بالسراميك بارتفاع لا يقل عن متر ونصف تقريباً.

مصدر المياه : يجب تركيب عدد (٢) صنبور أحدهما للماء البارد والآخر للماء الساخن ، ومن ثم إضافة وحدة صرف لتصريف المياه الناتجة عن الغسيل والعمليات الإنتاجية .

مع تأسيس مصدر للكهرباء. ولا يمكن إغفال الموقع الجغرافى لمكان المشروع ، إذ يُعد من مقومات المشروع ، وأحد سبل نجاحه، فقربه من التجمعات السكانية ، ومنافذ بيع الألبان يسهل بشكل كبير فى زيادة نسبة البيع.

٣ ـ معدات التصنيع وأدواته:

يجتاج المشروع لعدد من الأدوات اللازمة لتسيير عملية التصنيع وتكلفتها ـ بعد البحث والتقييم – تتراوح بين ١٥ : ١٨ ألف جنيه وهى كالتالى:

١ ـ موقد غاز أرضى بالإضافة إلى إسطوانتين للغاز.

٢ ـ آنية كبيرة سعة الواحد منها ٨٠ لتراً.

٣ – إناءان كبيران ، بقدرة استيعابية ١٠٠ لتراً للإناء الواحد .

٤ـ طاولة من الخشب ويفضل أن تكون من (الألومنتال)، لتصفية الشرش ، الناتج عن تحلية الجبن من اللبن، بالإضافة إلى سلال بلاستيكية ، أ، قوالب تصفية.

٥ ـ مبرد (ثلاجة) ١٠ قدم بالإضافة للأدوات اللازمة لإختبار الحموضة (حموضة اللبن) ، ومعرفة نسبة الدهن وحساب الوزن النوعى .

٤ ـ متطلبات إنتاج ٢٥ كيلو جبن يومياً، و ٥ كيلو زبد:

لإنتاج تلك الكمية ينبغى توافر بعض المتطلبات:

ويتم الحصول عليها مع مراعاة السعر للتوفير والحصول على أعلى جودة :

١ـ ١٠٠ كيلوا جرام لبن خليط.

٢ ـ ٠,٣ لتر منفحة سائلة.

٣ – ١٠ كيلوا جرام ملح خشن.

٤ – ٥٠ طبق من الفوم سعة نصف كيلوا جرام.

٥ – مصدر كهربائى وأدوات تنظيف .

وتم السؤال على أسعارها فكان متوسط السعر ٨٠٠ جنيه .

٥- خطوات الإنتاج ومراحله:

المرحلة الأولى : وتبدأ بـــ

١- استلام اللبن ، ويفضل الطازج منه من الموردين (قد يكونون مزارعين ، أو أصحاب مزارع ، أو تجار الألبان)

٢ – اختبار جودة الألبان للأطمئنان على سلامتها.

٣ – تحديد نوعه ، وكميته ، وأختبار درجة حموضته وتحديد وزنه النوعى ، ومعرفة نسبة الدهم فيه.

٤ – تمليح اللبن بنسبة ٩% : ١٢% ثم إعادة تصفيته مرة أخرى.

المرحلة الثانية: وفيها يتم :

١ – تعديل درجة حرارة اللبن إلى درجة ٤٥ درجة مئوية وقد ترتفع إلى ٦٥ درجة مئوية أثناء عملية البسترة.

٢ - التبريد إلى درجة ٤٥ درجة مئوية.

٣- إضافة كلوريد الكاليسيوم بنسبة ٠،٠٢ %.

٤- إضافة المنفحة إلى اللبن بمعدل ٣ سم مكعب/ لتر.

٥- تغطية اللبن.

٦- يحفظ على درجة ٤٥ درجة مئوية لمدة ساعتين إلى ثلاث ساعات للوصول إلى حالة التجبن، وهى تحول السائل إلى حالة صلبة.

المرحلة الثالثة :

١- وضع اللبن المتجبن فى القوالب الخشبية أو الحصيرة المعدة لذلك.

٢- تقليب الحصيرة أو القوالب الخشبية بعد ١٢ ساعة لمدة ١٢ ساعة أخرى.

٣- تقطيع الجبن.

وفى هذه المرحلة تتم عملية إنتاج الجبن بنجاح.

المرحلة الرابعة:

وهى مرحلة التعبئة وفيها:

١- تعبئة المنتج فى عبوات بلاستيكية أو أطباق فوم

* تحمل اسم المشروع

* علامته التجارية

٢- التخزين فى المبرد لحين بيعها للمستهلك أو العملاء.

٦ - الفائض الربحى من بيع ٢٥ كجم من الجبن الأبيض، و ٥ كجم زبده

إذا فرضنا أن سعر بيع الكيلو جرام من الجبن هو ٢٥ جنية للكيلو الواحد وهو متوسط سعر البيع كما يمكن رفعه اعتباراً لجودة المنتج وخلوه من المواد الصناعية ولبن البوردرة كما أنه لم يخلط بالماء، فإن هذا يعنى أن العائد اليومى من هذا الانتاج سيصل إلى ٢٠٠ جنية.

بإعتبار أن أيام عمل المشروع تصل إلى ٢٦ يوم وأن أيام الجمع إجازة فإن صافى الربح سيصل إلى ٥٢٠٠ جنية كل شهر.

لكن يُراعى ارتفاعه أو انخفاضة نتيجة للقدرة الانتاجية ومعدل الطلب اليومى.

تسويق المنتجات وبيعها:

بالنظر إلى حجم المشروع وعدم كثرة انتاجه فإن عملية تسويق تلك المنتجات وبيعها لن تكون معضلة أمام صاحب المشروع إذ يمكن تسويقها فى محيط مكان المصنع (المشروع) كما استرطنا مسبقاً أو بالاتفاق مع بعض منافذ بيع منتجات الألبان أو محلات البقالة أو البائعين فى الأسواق، مع عمل تخفيضات للمشترين كميات كبيرة.

٧ - كيف تحافظ على نجاح المشروع واستمراريته؟

إن جودة المنتج وسلامته الطبية، ومراعاة الاعتبارات الصحية هى الأسس الأولية لنجاحة، ويمكن الوصول لذلك من خلال ما يلى :

١- الاهتمام بنظافة معدات الانتاج وأدواته.

٢- تقوى الله فى عملية التصنيع، فأولاً وأخيراً نهت أغلب الأديان عن الغش، فلا يصح خلط اللبن بالماء.

٣- البحث عن مصادر توريد اللبن الجيد وبسعر منخفض لتحقيق فائضاً ربحياً يضمن لك النجاح.

٤- يجب ان يعمل صاحب المشروع بنفسه فى بداية إنشائة ليوفر فى العمالة التى تستهلك جانباً كبيراً من ربح المنتج.

ملحق (٢)

تربية الدواجن

المكان:

- جيد التهوية
- مساحته ١٠٤متر مكعب .
- سعته ١٠٠٠ كتكوت.
- طوله ٨م × ١٣م به شباكان فى العرض ، و٦ شبابيك فى الطول متوازية .
- مخزن للأعلاف .
- يفرش المكان بنشارة الخشب أو تبن القمح .
- حجرة مبيت للعامل وفى الغالب هو صاحب المشروع ، فيمكن الاستغناء عنها.

مدة الدورة:

تكون مدة الدورة ٣٥ يومًا فى المتوسط تختلف حسب فصلى الشتاء والصيف ، فمدة الدورة تقل فى الشتاء عنها فى الصيف بسبب ارتفاع معدل تحويل الكتكوت .

العدد والأدوات :

- مصدر للماء قريب من المكان
- ٢٠ علافة
- ٢٠ سقاية
- لوازم نقل الماء إلى السقايات .

- لوازم الحقن، والرعاية البيطرية .

الأعلاف:

- يستهلك الكتكوت الواحد طوال فترة الدورة ٣كجم أعلاف
- يستهلك كجم علف ناعم فى العمر الصغير وغالبا ما يصل لعمر ٢٠ يومًا
- يستهلك.٢ كجم علف خشن يبدأ فى استهلاكها بعد عمر ٢٠ يومًا .

الأدوية والتحصينات :

يستهلك الكتكوت الواحد أدوية وتحصينات طيلة مدة الدورة فى المتوسط ما تكلفت من ٢-٣ جنيهات، وهى على النحو التالى :

- تحصينات ضد أمراض الجهاز التنفسى.
- تحصينات ضد الأمراض المعوية.

النافق :

يخسر العنبر الواحد طيلة الدورة ، حوالى ٣٠ كتكوت لكل ١٠٠٠ كتكوت، وهو معدل طبيعى للدورة نتيجة تغير الجو، وعوامل لا يتحملها الكتكوت؛ تتمثل فى: شدة جرعة أدوية، أو عدم تحمل درجات الحرارة العالية، أوانخفاضها .

التكلفة الإجمالية :

بعد البحث ومعرفة الأسعار قد تصل تكلفة الدورة الواحدة إلى ما يتراوح بين ٣٦٠٠٠جنيه – ٤٠٠٠٠جنيه ، تقل هذه التكلفة أو تزيد حسب سعر الكتكوت وقت بدء الدورة ، فقد يهبط سعر الكتكوت إلى جنيهين ، وبالتالى سيخفض التكلفة إلى ما

يقل عن ٣٥٠٠٠ جنيه ، وقد يصل سعره إلى ١٠جنيهات وبذلك قد تتخطى التكلفة ٤٢٠٠٠ جنيه.

كما تختلف التكلفة حسب سعر العلف حيث يتراوح سعر الطن ما بين ٦٥٠٠جنيه – ٧٥٠٠ جنيه، وسعر الكيلو الواحد يتراوح بين ٦,٥ – ٧,٥ جنيه ، وفى أن الكتكوت يأكل ٣كجم فإنه يكلف ما بين ١٩,٥- ٢٢,٥ جنيه طيلة الدورة .

مراحل الدورة :

المرحلة الأولى (مرحلة التحضين): وتبدأ من اليوم الأول وفيها:

- يستقبل الكتكوت على درجة حرارة المكان ٣٣ درجة مئوية .
- يوضع له فى السقايات ماء مخلوط بالعسل بمعدل .
- ماء مخلوط أملاح معدنية بمعدل .
- جرعة مضاد حيوى تنفسى ومعوى .
- تحصينات .

المرحلة الثانية :تبدأ من اليوم الخامس وفيها :

- توسعة مكان التحضين بنقل الحاجز حسب حجم الكتكوت ليحظى بالمساحة التى توفر له حرية الحركة والتهوية المناسبة .
- تحصينة عمر ٧ أيام (Ip He) بمعدل .
- توسعة مكان التحضين بنقل الحاجز، كلما استدعى الأمر حسب حجم الكتكوت ليحظى بالمساحة التى توفر له حرية الحركة والتهوية المناسبة .
- تحصينة الجمبورى بمعدل أمبول /١٤لتر.

- يكون الكتكوت قد استهلك العلف الناعم(البادى)، ويبدأ فى العلف الخشن (النامى)

المرحلة الثالثة : وتبدأ من عمر ١٨ يومًا وفيها :

- توسعة مكان التحضين بنقل الحاجز حسب حجم الكتكوت ليحظى بالمساحة التى توفر له حرية الحركة والتهوية المناسبة .
- تحصينة الكولون
- التحصين ضد مرض الكوكسيديا – وهى بكتريا فى معدة الكتكوت)، وتكون فى عمر ١٩ يومًا ، وتستمر لمدة ثلاثة أيام متتالية ، مع تهوية المكان.
- توسعة مكان التحضين بنقل الحاجز، كلما استدعى الأمر حسب حجم الكتكوت ليحظى بالمساحة التى توفر له حرية الحركة والتهوية المناسبة .

المرحلة الرابعة : تبدأ من عمر ٢٥ يومًا وفيها :

- توسعة العنبر كاملًا ليناسب حجم الدجاجة، ويتيح لها الحركة المناسبة لمعدل تحويل البروتين فى جسمها، ويوفر التهوية المناسبة .
- جرعة ضد أمراض التنفس والأمراض المعوية .
- جرعة ضد الكوكسيديا ، وتكون فى عمر ٣٠ يوم، مع اختلاف نوع الدواء عن النوع السابق؛ لنضمن تأثيره فى البكتريا المسببة للمرض.
- زيادة معدل العلف بمعدل ٣شكائر وزن ٥٠كجم /٢٤ ساعة لكل ١٠٠٠ دجاجة.

البيع :

بالنظر لما تتمتع به الدواجن وتربيتها من قيمة كبيرة فى المجتمع المصرى ، وما تمثله من بند غذائى مهم ، فإن عملية بيعه وتوزيعه ليست صعبة مطلقًا ، إذ يمكن البيع من خلال:

- دعوة التجار لشراء الكمية جملة واحدة من مكان التربية مباشرة .
- البيع للسكان فى الأماكن القريبة لمكان الدورة .
- التوزيع على منافذ البيع فى المدن .
- أسواق الطيور فى الأماكن الشعبية .
- المطاعم ، والمحال التجارية .

صافى الربح :

بحساب الفرق بين سعر التكلفة الإجمالية والذى يتراوح بين ٣٥٠٠٠- ٤٠٠٠٠جنيه ، وبين سعر البيع للكيلو الواحد والذى يتراوح بين ٢٥- ٣٠ جنيه للكيلو الواحد .

ومن المتوقع أن انتج الدورة الواحدة ما بين ١٩٠٠- ٢٥٠٠كجم إجمالى وزن الإنتاج فإن الربح يكون على النحو التالى :

ثمن الإنتاج = ٢٢٠٠ × ٢٥= ٥٥٠٠٠جنيه

صافى الربح = ٥٥٠٠٠- ٤٠٠٠٠= ١٥٠٠٠جنيه .

هذا مع العلم أنه بإمكان صاحب المشروع أن يبدأ دورة جديدة دون الحاجة لشراء معدت جديدة

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

١. البنك الأهلى المصرى ، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ النشرة الاقتصادية، العدد الرابع ، المجلد السابع والخمسون ، ٢٠٠٥.

٢. السيد أحمد عبد الخالق ، المشروعات الصغيرة فى ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية عدد (٢٤) ، ١٩٩٨.

٣. السيد فتحي، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤. جالن سبنسر هلى ، ترجمة د. صليب بطرس ، منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات فى الاقتصاد الكلى ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩.

٥. جمال حامد علي هندي، جارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مج٩، ع١، ٢٠١٨.

٦. حاتم مأمون محمد المقدم، دور التنمية البشرية فى دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧.

٧. حسان خضر ، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية ، العدد التاسع ، سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولى ، المعهد العربى للتخطيط.

٨. حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة "جسر التنمية"، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ٠١، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت.

٩. حسين عبدالمطلب الإسراج ، تأثير الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية ، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر، ٢٠٠٧.

١٠. رابح حميدة، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ما جستير ، قسم الاقتصاد والعلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر ، ٢٠١٥.

١١. رامى زيدان ، تفعيل دور الصناعات الصغيرة فى عملية التنمية، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ٢٠٠٥.

١٢. سمير خطاب ، أهمية المشروعات الصغيرة فى اقتصاديات الدول ، مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة (كلية التجارة جامعة عين شمس) – مصر ، ٢٠١٢.

١٣. صالح يوسف دردير ة ، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس - ليبيا، 25-27 /7/ 2005 .

١٤. صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، القاهرة.

١٥. صفوت عبد السلام، اقتصاديات الصناعات الصغيرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣.

١٦. صلاح بسيوني محمد عيد، نحو تخفيض تكاليف التشغيل باستخدام التكنولوجيا الملائمة، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مج ١٨، ع ٢، ١٩٩٤.

١٧. عباس على المجرن، الصناعات الصغيرة فى الكويت : مؤشرات العمل والكفاءة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (٧) ، العدد (٢) ، مايو ٢٠٠٠، جامعة الكويت.

١٨. عباس فؤاد عباس حسن، أثر التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مصرف الراجحي - الرياض للفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٧، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، مج٢٦، ع٤ - الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية، ٢٠١٨.

١٩. عبدالعزيز جميل مخيمر: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى معالجة مشكلة البطالة ، الطبعة الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠.

٢٠. فاطمة جلال السيد، دور الصناعات الصغيرة فى تنمية اقتصاديات الدول النامية، دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة فى مصر ، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، ١٩٩٤.

٢١. فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

٢٢. قدي عبد المجيد، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، أبريل ٢٠٠٢.

٢٣. لمياء يوسف إبراهيم الضمور، آليات دعم المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التنمية المستدامة في الأردن: الدور المعدل للحاكمية، رسالة دكتوراة - كلية الدراسات العليا- جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن، ٢٠١٨.

٢٤. ليث شحاده خضير عواد، دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية مشاريع الأسر المنتجة ومكافحة الفقر والبطالة بالإشارة إلى تجارب بعض الدول العربية، مجلة الدراسات العليا ، مج١١، ع٤١ - جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، ٢٠١٨.

٢٥. محمد حامد الزهار، دور الصناعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى مع إشارة خاصة إلى مشكلة تمويله، ورقة عمل مقدمة فى ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة، القاهرة، معهد التخطيط القومى، أبريل ١٩٩٩.

٢٦. محمد محروس اسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٧، الاسكندرية.

٢٧. محمد مصطفى كمال : دور الصناعات الصغيرة فى استيعاب العمالة ، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، الجزء الأول (القاهرة : معهد التخطيط ١٩٨٨).

٢٨. مدحت محمد العقاد ، التنمية الاقتصادية ، بدون ناشر ، ٢٠١٦/٢٠١٥.

٢٩. مرازقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الاقتصاد والتسيير، الجزائر، ٢٠٠٧.

٣٠. ميساء حبيب سليمان ، الأثر التنموى للمشروعات الصغيرة الممولة فى ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقيه على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات بسوريا ، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك – رسالة ماجستير ، ٢٠٠٩.

٣١. نارمين إبراهيم موسى العزلى ، دراسة الأثر الاقتصادى للمشروعات الصغيرة على تنمية القرية المصرية ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الزراعة ، قسم اقتصاد زراعى ، بدون ناشر ، ٢٠٠٨.

٣٢. نجوى محمد عبدالسلام التائب، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا: دراسة تطبيقية (١٩٩٥ - ٢٠١٤)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مج٩، ع١، ٢٠١٨.

٣٣. يوسف طه وآخرون، الصناعات الصغيرة في السودان، الخرطوم، ١٩٨٧.

تقارير

١. تقرير هيئة الأمم المتحدة خاص بدور المحاسبة فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٤.

٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت ٢٠١٧.

٣. وزارة المالية : وحدة تنمية المشروعات الصغيرة، التعريف الإجرائى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر (الخبرات الدولية) مايو ٢٠٠٢.

مراجع باللغة الأجنبية

1. **A Report to the President, "The Small Business economy" united states Government printing office Washington, 2009.**
2. **Albert Guangzhou Hu, Economic Reform and Liberalization and SMEs in Chinese Manufacturing Industries, DEPARTMENT OF Economics National University of Singapore , May 16- 2009.**
3. **Amsden A.H. , Appropriate Technology. In: Macmillan Publishers Ltd (eds) The New Palgrave Dictionary of Economics. Palgrave Macmillan, London, 2018.**
4. **Anna Shostya, The Global Financial Crisis in Transition Economies: The Role of Initial Conditions, Springer US, 2019.**
5. **Atangana Ondoa Henri, Heavily indebted poor countries initiative (HIPC), debt relief, economic stability and economic growth in Africa, Springer US, 2019.**
6. **Aziz N. Berdiev, James W. Saunoris, Globalization and Informal Entrepreneurship: A Cross-Country Analysis, Springer US, 2019.**

7. **Bong Hwan Kim, Sounman Hong, Political change and turnovers: How do political principals consider organizational, individual, and performance information?, Springer US, 2019.**

8. **Erdem,E.et al,Sales and Marketing Problems of Small and Medium Sized Forest Products Enterprises in Turkey, African Journal of Business Management Vol.4 (july, 2010).**

9. **Kenneth, R.Gray., Et,AI "Small-Scale Menufacturing In Kenya Characteristicse National Du Livre, Alger: Edition Sned 1985.**

10. **Marina Gigliotti, Massimo Cossignani, Antonio Picciotti, Why Enterprises Do Not Invest in Europe? Management Claims and Countries Conditions in Developed and Emerging Markets, Springer US, 2019.**

11. **Mutiu Abimbola Oyinlola, Abdulfatai Adedeji, Human capital, financial sector development and inclusive growth in sub-Saharan Africa, Springer US, 2019.**

12. **OECD .,Small Business ,Job creation and Growth Facts and best Practices 2012./ 4/ 2090740.pdf,29/ 59/ 10/ dataoecd/ www.oecd.org/, OECD,Paris,999.**

13. **Organization of American States (OAS) , The Economic View of The Economic Active of the Handicrafts & Folk Culture, The Formal Economy versus The Informal economy www.osa.org/ culture/ 2002.**

14. **Sellami,A,Petite Moyenne Idustrie Et Developpement Economique,Entreprise National Du Livre, Alger: Edition Sned 1985.**

15. **The Economic Role of SMEs in World Economy, Especially In Europe, Edit Lukács, Published Miskolci Egyetem.**

مواقع الكترونية

1. **http://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/sme-definition_en**
2. **http://sis.gov.eg/Story/149827**
3. **http://www.msme.eg**
4. **http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Trade/Entities/SMEExportDevelopmentPoliciesSector/Pages/default.aspx**
5. **https://ec.europa.eu/commission/index_lv**

6. https://smallbusiness.chron.com/important-small-businesses-local-economies-5251.html
7. https://www.ceeol.com/search/article.
8. https://www.tahrirnews.com/Story/911974